مجلة علمية دولية محكمة تصدر دوريا عن

مركز جيل البحث العلمي

JiL Journal of Human Rights

ISSN 2311-3650

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche - www.jilrc.com - human@journals.jilrc.com

العام الحادي عشر - العدد 52 - يوليو 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

ISSN 2311-3650

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دوريًا عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتي تلتزم بالموضوعية والمنهجية وتتوافر فيها الاصالة العلمية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دوريا في كل عدد.

تهدف هذه المجلة إلى التربية على مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بمنظور إسلامي، لكي تتمتع الأجيال الصاعدة بحياة أفضل تسودها العدالة والمساواة والاحترام المتبادل للحقوق والواجبات.

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. أحمد بن بلقاسم (جامعة سطيف 2 ، الجزائر)

أ.د. أحمد لعروسي (جامعة ابن خلدون ، الجزائر)

أ.د. علاء مطر (رئيس جامعة الإسراء بغزة، فلسطين)

أ.د. ماهر خضير (رابطة الجامعات الإسلامية ، فلسطين)

د. أحمد محمد أحمد الزين (جامعة ظفار، سلطنة عمان)

د. نبيلة عبد الفتاح قشطى (جامعة المنوفية، مصر)

أ.د. سلمى ساسي (جامعة الجزائر01)

أ.د. سرور طالبي

المؤسسة والمشرفة العامة

رئيس اللجنة العلمية:

أ.م. د. يس حسن محمد عثمان

(كلية القانون والشريعة، جامعة نيالا، السودان)

ضبط ومراجعة: أ. رؤوف أحمد الملا (الجامعة اللبنانية)

عضو أسرة التحرير الشرفي

المرحوم د. لطيف الطائي (العراق)

وفاءً وعرفاناً لجهوده المخلصة.

اللجنة العلمية لهذا العدد:

البروفيسور نعيمة كروش

(جامعة الجزائر01)

JiL Journal of Human Rights
مجلة جيل حقوق الإنسان

ISSN 2311-3650

شروط النشر

تقبل المجلة الأبحاث والمقالات الأصيلة والعلمية كما تنشر ملخصات عن بحوث الماجستير والدكتوراه، التي تعالج مواضيع حقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني أو المداخلات العلمية المرسلة تعقيباً على بحث علمي نشر في أحد أعدادها، وفق الشروط التالية:

- أن تكون جديدة ولم تنشر من قبل، ويتحمل الباحث كامل المسؤلية في حال اكتشاف بأن مساهمته منشورة أو معروضة للنشر على مجلة أخرى أو مؤتمر.
- أن تكون قد التزمت بمنهجية البحث العلمي وخطواته المعمول بها عالمياً، وبسلامة اللغة ودقة التوثيق.
- أن تكون بإحدى اللغات التالية: العربية ، الفرنسية والإنجليزية.
- كتابة العنوان باللغة العربية والانجليزية.
- كتابة اسم الباحث ودرجته العلميَّة، والجامعة التي ينتمي إليها باللغة العربية والانجليزية.
- كتابة الملخَّص في حدود 150 كلمة وبحجم خط 12 باللغة العربية والانجليزية.
- كتابة الكلمات المفتاحية بعد الملخص باللغة العربية والانجليزية.
- أن تكون مكتوبة بخط Traditional Arabic حجم 14 بالنسبة للمقالات باللغة العربية بالنسبة للمتن، و11 بالنسبة للهوامش، وبخط Times new Roman بحجم 12 للمقالات باللغة الأجنبية بالنسبة للمتن وبحجم 10 بالنسبة للهوامش.
- أن تكتب الحواشي بشكل نظامي حسب شروط برنامج Microsoft Word أسفل كل صفحة حيث يرمز لها بأرقام بالشكل1.
- يرفق الباحث بمساهمته سيرته الذاتية ومرتبته العلمية وبريده الإلكتروني.
- تخضع الأبحاث والمقالات للتحكيم العلمي قبل نشرها.
- يرفق الباحث الذي يريد نشر ملخص بحثه للماجستير أو الدكتوراه إفادة بالمناقشة.
- تحتفظ المجلة بحقها في نشر أو عدم نشر الأبحاث والمقالات المرسلة إليها دون تقديم تبريرات لذلك.

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

human@journals.jilrc.com

الفهرس

	الصفحة
• **الافتتاحية**	**9**
• **الغذاء المستدام**؛ كمال مصباح (جامعة الجزائر01) – سكينة بن جدو (المركز الجامعي مغنية، الجزائر)	**11**
• **رهان ضمان الحق في الغذاء الكافي والمستدام**؛ قريدي سامي (جامعة الجزائر01)	**29**
• **الغذاء المستدام والكافي كضمان لتحقيق حق الانسان في الغذاء والتحرر من الجوع**؛ بوعمرة آسيا (جامعة الجزائر 01)	**47**
• **الغذاء المستدام و الزراعة المستدامة**؛ كودري فاطمة الزهرة (جامعة الجزائر 01) – مامي هاجر (وزاة المالية ، الجزائر)	**59**
• **الصناعة الغذائية وسيلة لتوفير الغذاء**؛ وردة بن موسى (جامعة البليدة 02، الجزائر)	**77**

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
لا تعتبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز
©جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي

الافتتاحية

تواصل مجلة جيل حقوق الإنسان بنشر الأوراق المشاركة في الملتقى الدولي حول: الغذاء المستدام في ضوء تطور الصناعة الغذائية، والذي نظمته كلية الحقوق في جامعة الجزائر 01 يوم 17 مارس 2022.

فمشكلة ندرة الغذاء تُعدّ من المشاكل التي تواجه معظم دول العالم في السنوات الأخيرة، خاصةً بعد إجراءات الإغلاق التي رافقت انتشار جائحة كوفيد19، كما تفاقمت أزمة الغذاء بعد اندلاع الحرب بين كل من روسيا وكرواتيا، وكذلك بعد اندلاع الحرب الأهلية في السودان، إذ تُعدّ هذه الدول الثلاث على وجه التحديد من أهم مُصدّري القمح والحبوب في العالم؛ ناهيك عن التقلبات المناخية والمشاكل البيئية التي تؤثر بشكل مباشر على جودة الغذاء وتوافره.

وللإجابة على مجموعة من الإشكاليات المرتبطة بهذا الموضوع، يتضمن العدد الثاني والخمسون من المجلة، مجموعة من المساهمات التي تسلط الضوء على الحق في الغذاء باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في الحياة وفي الصحة وفي العيش بكرامة وفي منأى من الجوع.

فتناول المقال الأول والثاني مفهوم الحق في الغذاء المستدام والتحديات التي يواجهها وتأثيرها على تمتع الجميع بهذا الحق الأساسي، من خلال معالجة المقربة الأمنية للغذاء وكذا إبراز أوجه تأثر الأمن الغذائي بالمشاكل البيئية؛ أما المقال الثاني والثالث فتضمنا شرحًا مُفصّلًا للحق في غذاء كافٍ ومستدام لضمان التحرر من الجوع، وأهمية الزراعة المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي المُستدام. ونختتم العدد بمقال عن صناعة الأغذية كوسيلة بديلة لتوفير الغذاء وحفظه لفترات طويلة دون تلف.

نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار المقالات لهذا العدد، وسنواصل نشر بقية أوراق الملتقى في الأعداد القادمة من هذه المجلة ... والله ولي التوفيق

أ.د. سرور طالبي / المؤسسة والمشرفة العامة

الغذاء المستدام

Sustainable food

د. كمال مصباح (جامعة الجزائر01) – د. سكينة بن جدو (المركز الجامعي مغنية، الجزائر)

Dr. Kamal Mesbah (University of Algiers 01) - Dr. Sakina Ben Jeddou (University Center of Maghnia, Algeria)

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة الغذاء المستدام التي تعد من أهم المواضيع التي تشغل اهتمام أغلب الاقتصاديين، كما تعد من أهم المشاكل التي تواجه معظم دول العالم في الوقت الحاضر، وخاصةً الدول النامية ومنها الجزائر التي تعاني من عجز غذائي وانخفاض دخول أفرادها، وقد أصبحت هذه الدول مستوردة لمعظم المواد الغذائية، هذا ما انعكس على زيادة الواردات بمعدلات سريعة، وقد انعكس ذلك على عملية التنمية الاقتصادية بشكل سلبي خاصةً في ظل استعمال الغذاء كورقة ضغط سياسية تستعملها الدول المتقدمة على الدول النامية.

الكلمات المفتاحية : الغذاء المستدام؛ الغذاء؛ الزراعة؛ الزراعة المستدامة.

Abstract:

This Study aims to shed light on the problem of sustainable food, which is one of the most important topics of concern to most economists, and is one of the most important problems facing most countries of the world at the present time, especially developing countries, including Algeria, which suffers from a food deficit and low incomes of its members. These countries have become importers of most foodstuffs. This is reflected in the rapid increase in imports. This has negatively affected the economic development process, especially in light of the use of food as a political pressure card that developed countries use against developing countries.

Keywords: sustainable food, food, agriculture, sustainable agriculture.

مقدمة:

تعاني الدول النامية بما فيها الجزائر في الوقت الراهن من مشكلة غذائية تتمثل أساسًا في تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في سد الجزء الأكبر من الاحتياجات الغذائية الأساسية، على الرغم من أن الجزائر تتوفر على مقومات نجاح الزراعة، واعتمادها منذ استرجاع الاستقلال الوطني سياسات زراعية تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي وتحقيق الغذاء المستدام غير أن تلك السياسات لم تأت بثمارها المنتظرة بل أسفرت على نتائج سلبية أثرت على التنمية الزراعية، وأوقعت البلد في مشكلة غذائية حادة، وتتركز هذه المشكلة أساسًا في أن معظم السلع الغذائية الاستراتيجية كالحبوب والبقول والحليب والزيوت والسكر تعاني من فجوة كبيرة بين الإنتاج الوطني والاحتياجات الكلية بفعل عدم مواكبة نمو الإنتاج الزراعي معدلات الطلب على الغذاء، وسوء التغذية بسبب الإصلاحات الاقتصادية وخاصةً برنامجي التكيف والتعديل الهيكلي المقترحين من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي ترتب عليهم تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية ووسائل الإنتاج الزراعي، وكذلك مما زاد من حدة المشكلة الغذائية تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في أغلب جهات الوطن.

ومن هنا تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالغذاء المستدام لمحاولة فهم وتحليل تلك المشكلة وعدم الخلط بين المفاهيم الخاصة بها، وكذلك توضيح دور الزراعة المستدامة في توفير الغذاء المستدام وحل المشكلة الغذائية.

– الإشكالية:

إن مشكلة الغذاء المستدام باتت تستوجب إيجاد حلول جذرية ومستدامة لأن الحلول الظرفية لتحقيقه لم تعد كافية بل استلزم ضمانه حتى بالنسبة للأجيال المستقبلية من أجل ضمان الغذاء المستدام بوضع خطة عمل وأهداف وتبني سياسات زراعية تأخذ بعين الاعتبار الاستدامة والتسيير الفعال للموارد الطبيعية كأولوية، ومن هنا تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالغذاء المستدام التي تمكننا من فهمه؟
- ما هي الزراعة المستدامة، وما أهم أهدافها ومعاييرها؟

1- مفاهيم أساسية حول الغذاء المستدام والحق في الغذاء الكافي:

تعد دراسة المفاهيم الأساسية حول الغذاء المستدام أمر ضروري لفهم هذا الموضوع، ولذلك سوف نتطرق إلى تلك المفاهيم كما يلي:

1.1. تعريف الأمن الغذائي:

هناك عدة تعاريف للأمن الغذائي، منها:

- المفهوم التقليدي للأمن الغذائي بأنه "مقدرة البلد أو البلدان على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية السكان يلبي الاحتياجات الضرورية الأساسية لنمو الانسان وبقائه في صحة جيدة وأنه لابد من توافر مخزون من المواد الغذائية يمكن اللجوء إليه في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من انتاج المواد الغذائية أو في حالة تعذر حصول البلد على المواد الغذائية عن طريق الاستيراد من الخارج"[1].
- المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي بأنه "ضمان استمرارية تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن، والمستوى المعتاد يحدد على أساس المستوى الاجتماعي فقد يرتفع المستوى المعتاد من الغذاء ليصل إلى حد الكماليات[2].
- تعريف منظمة الأغذية والزراعة بأنه "يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط"[3].
- تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بأنه "توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادًا على الإنتاج المحلي أولاً وعلى أساس

[1] عبد الصاحب العلوان، أزمة التنمية الزراعية ومأزق الأمن الغذائي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، لبنان، 1998م، ص 15.

[2] السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر- الإسكندرية، 2000م، ص 36.

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، 2010م، ص 08.

الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية"[1].

- تعريف البنك الدولي بأنه "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرًا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وحتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية"[2].

- تعريف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بأنه "تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليًا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من بذور وشتائل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة"[3].

- وفي ضوء التعريفات السابقة يمكن تعريف الأمن الغذائي المستدام بأنه "استجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره ليقابل متطلبات السكان كاستخدام الموارد لتحقيق التنمية الكاملة أو الشاملة وإنجاز المستويات العالمية من المعيشة، في الوقت نفسه يشمل اصطلاح الاستدامة صيانة الموارد الحية، وانتاجيتها لكل من الأجيال الحالية والمستقبلية"[4].

2.1. تعريف الاكتفاء الذاتي:

يعرف بأنه "قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في انتاج كل احتياجاته الغذائية محليًا"[5]، إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من التحفظات أهمها:

---

[1] إدارة الأمن الغذائي والمشروعات بجامعة الدول العربية، الزراعة والتنمية في الوطن العربي، مجلة جامعة الدول العربية، العددان الأول والثاني، القاهرة، 2009م، ص 16.

[2] عزت ملوك قناوي، الأمن الغذائي العربي، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، 25- 26 سبتمبر 2002، ص 03.

[3] وزارة الفلاحة، المخطط الوطني لتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000م، ص 71- 72.

[4] محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية- لبنان، 2007م، ص 49.

[5] نزعي عز الدين، هاشمي الطيب، السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة صادرة عن كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة مولاي الطاهر، المجلد 9، العدد 33، 2013م، ص 05.

نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، الطابع الأيديولوجي لهذا المفهوم، مدى العقلانية الاقتصادية لهذا المفهوم، إمكانية تحقيق هذا الهدف عمليًا.

3.1. تعريف أمان الغذاء:

تعرف منظمة الصحة العالمية الأمان الغذائي بأنه "كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنًا وموثوقًا به وصحيًا وملائمًا للاستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء متعلق بكل مرحلة من مراحل الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير"[1].

وتشير المنظمة العالمية للصحة أيضًا بأنه لم يعد كافيًا أن يتاح الغذاء بكمية كافية وأن تشتمل على محتوى غذائي واف باحتياجات الجسم لكن يجب أيضًا أن يكون آمنًا للاستهلاك وألا يعرض صحة المستهلك للخطر الضرر من خلال العدوى أو التسمم[2].

4.1. سوء التغذية:

تعرف سوء التغذية بأنها "عدم كفاية استهلاك الفرد من البروتين والفيتامينات والأملاح إلى درجة كبيرة"[3].

كما تعرف بأنها "النقص في عنصر أو عدة عناصر غذائية ضرورية للجسم، فالغذاء من الناحية الكمية قد يكون كافيًا يلبي احتياجات الجسم من الحريرات ولكن يفتقر مثلاً للبروتين أو بعض الفيتامينات المهمة التي تسمح بنمو طبيعي وصحة جيدة وحياة نشيطة"[4].

ويمكن تلخيص أهم أسباب الإصابة بأمراض سوء التغذية إلى ما يلي:

[1] محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998م، ص 11.

[2] لرقام جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-الجزائر، 2006م، ص 19.

[3] محمد أحمد الرويثي، جوانب من مشكلة الغذاء في العالم والوطن العربي، مطبعة الجبلاوي- القاهرة، 1968م، ص 23.

[4] زيدان زهية، واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي- دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية-جامعة الجزائر، 2001م، ص 8.

- نقص عنصر أو أكثر من العناصر الغذائية الرئيسية في الأطعمة المتاحة في البيئة.
- وجود نقص في انتاج الغذاء وعدم كفاية كميات الطعام المتناول نتيجة التعرض لكوارث طبيعية كالفيضانات، الزلازل، القحط والكوارث التي يصنعها الإنسان كالحروب واختلال البنى الاقتصادية لكثير من الدول.
- الفقر وانخفاض مستوى الدخل مما لا يتيح عدالة في توزيع الغذاء رغم توفره ولا يصل إلى من يستطيع دفعه.
- الأمية وانخفاض الوعي الغذائي يعتبران عائقًا في أن يستفيد الإنسان من الغذاء.
- انخفاض مستوى الوعي الصحي مما ينجم عنه عدة أمراض ويتضح هنا أهمية أن يقترن الوعي الغذائي بالوعي الصحي، وضرورة تلازم الخدمات الغذائية.

5.1. تعريف الفجوة الغذائية:

إن الفجوة الغذائية هي عبارة عن التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناتجة عن عجز الطاقات المحلية في توفير هذه الكمية لتغطية النقص في الاحتياجات الغذائية، وعادة يتم سدادها عن طريق الاستيراد، وبذلك نجد أن الفجوة الغذائية تختلف عن الفجوة التغذوية، إذ أن هذه الأخيرة تعبر عن القصور في مكونات التغذية المتمثلة في مختلف البروتينات الغذائية الضرورية للمحافظة على الوظائف البيولوجية للفرد، وبذلك نجدها تهتم بالجانب النوعي للمشكلة، وليس بالجانب الكمي[1].

وهناك مفهومان لفجوة الأمن الغذائي هما[2]:

- فجوة الأمن الغذائي الفعلية يتم قياسه وتحديده بمؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي، ومؤشر آخر هو نسبة تغطية الموارد الذاتية للواردات الغذائية.

[1] حوشين كمال، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر، 2007م، ص 241.

[2] لرقام جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، مرجع سابق ص 24.

- أما فجوة الأمن الغذائي المعيارية: يتم تحديد بمؤشر متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم بالنسبة لمتوسط السعرات الحرارية الموصي بها.

فالفجوة الغذائية تقاس في اقتصاد ما بالفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي من السلع الغذائية، ومن ثم فهي تعكس مقدار العجز المحلي للسلع الغذائية عن تلبية احتياجات السكان منها[1].

6.1. تعريف المعونة الغذائية:

تعد المعونة الغذائية من أقدم أشكال المعونة الخارجية، وأحد الموضوعات المثيرة للجدل بكثرة، ويرجع للمعونة الغذائية الفضل في انقاذ أرواح الملايين وتحسين أوضاعهم المعيشية، ويشير مفهوم المعونة الغذائية إلى "تقديم السلع الغذائية من بلد إلى بلد آخر دون مقابل أو بشروط ميسرة"، وهذه لمساعدة البلد المتلقي على تلبية احتياجاته الغذائية"[2].

وتختلف المعونة الغذائية باختلاف أنماط تحويلها إلى البلدان الأقل نموًا أو المنخفضة الدخل، وقد تكون تحويلات مالية تتحملها ميزانيات الدولية المانحة في صورة دعم مالي للصادرات الغذائية كما قد تكون سلعًا غذائية مثل الحبوب فضلاً على أن المعونة تأخذ شكل تسهيلات إنمائية للصادرات الغذائية"[3].

ويمكن ارجاع أسباب العجز الغذائي إلى مجموعة من الأسباب والتي يمكن حصرها فيما يلي[4]:

- تخلف الزراعة.
- ضعف مستوى استثمار الموارد الطبيعية الزراعية.
- الاعتماد على مستلزمات ووسائل إنتاج تقليدية.
- عدم تدريب وتأهيل القوى المنتجة العاملة في الزراعة.
- ضعف الاستثمارات الموظفة في الزراعة قياسًا إلى الاستثمارات الأخرى.

---

[1] خيرية عبد الفتاح عبد العزيز محمود، علاقة نظام سعر الصرف بنسب الاكتفاء الذاتي، دكتوراه في الاقتصاد- كلية التجارة، قسم الاقتصاد بجامعة الزقازيق، 1995م، ص 12.

[2] تقرير حالة الأغذية والزراعة، حول تحقيق المعونة الغذائية للأمن الغذائي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2006م، ص 10.

[3] سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، 2009م، ص 95- 96.

[4] زياد الحافظ، أزمة الغذاء في الوطن العربي، معهد الانماء العربي، الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية- لبنان، 1976م، ص 63.

- عدم استثمار الموارد المائية والمناخية بالشكل الأمثل.
- عدم استقرار الإنتاج الزراعي وتذبذبه من سنة لأخرى.

3. الزراعة المستدامة والغذاء المستدام:

1.3. تعريف الزراعة المستدامة:

توجد العديد من التعريفات للزراعة المستدامة، فهناك من يراها فلسفة، وآخر يراها بأنها إدارة، وهناك من يراها نظام، في حين يعتبرها البعض عملية تقنية لكن لا يوجد تعريفًا متفقًا عليه حولها، ومن بين هذه التعاريف:

- يُعرف Gips الزراعة المستدامة بأنها "زراعة سليمة بيئيًا مجدية اقتصاديًا، عادلة اجتماعيًا وانسانيًا[1].
- يُعرف Bifad الزراعة المستدامة بأنها "هي الإدارة الناجحة للموارد من أجل الزراعة لتلبية احتياجات البشر المتغيرة مع المحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية وتجنب التدهور البيئي، ويجب حفظ وحماية الموارد الطبيعية، وتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل عن طريق إدارة جميع الموارد المستغلة لتحقيق عوائد مستدامة[2].
- تُعرفها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأنها "إدارة وحفظ قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التكنولوجي بطريقة تضمن استمرار تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، الزراعة المستدامة تحافظ على الأراضي والمياه والموارد الحيوانية، وبيئيًا غير مضرة مناسبة من الناحية الفنية مجدية اقتصاديًا ومقبولة اجتماعيًا[3].

[1] Frédéric Zahm, A. Alonso Ugaglia, H. Boureau, B. d'Homme, J.M. Barbier, P. Gasselin, M. Gafsi, L. Guichard, C. Loyce, V. Manneville, et al, .Agriculture et exploitation agricole durables : état de l'art et proposition de défnitions revisitées à l'aune des valeurs, des propriétées et des frontières de la durabilité en agriculture, Innovations Agronomiques 46 (2015), 105-125, INRA, 2015, HAL Id: hal-01243583, p: 110.

[2] M.V.K. Sivakumar and Rene Gommes, W Baier, Agrometeorology and Sustainable agriculture, Agricultural and Forest Meteorology 103 (2000) 11–26, p: 12.

[3] FAO, Building a common vision for sustainable food and agriculture PRINCIPLES AND APPROACHES, Rome, 2014, p: 12.

- تعريف Altieri للزراعة المستدامة بأنها "هي نظام يهدف إلى الحفاظ على الإنتاج في المدى الطويل دون تدهور قاعدة الموارد باستخدام تقنيات منخفضة المدخلات والتي تعمل على تحسين خصوبة التربة، إعادة التدوير، تعزيز المكافحة البيولوجية للآفات وتنويع الإنتاج[1].

- تعريف الجمعية الأمريكية للزراعة الزراعة المستدامة بأنها "الزراعة التي يجب على المدى الطويل أن تلبي الاحتياجات الإنسانية تعزز جودة البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية، تحقق الاستخدام الأكفأ للموارد غير المتجددة، والاندماج الطبيعي للعمليات البيولوجية، والجدوى الاقتصادية، وتعزز نوعية الحياة[2].

- تعريف IKERD للزراعة المستدامة بأنها "تشير إلى نظم الزراعة التي هي قادرة على الحفاظ على الإنتاجية وفائدتها إلى أجل غير مسمى[3].

- تعريف Francis et Youngberg الزراعة المستدامة بأنها "فلسفة تقوم على أهداف الإنسان وعلى فهم الآثار طويلة المدى لأنشطته على البيئة وعلى الأنواع الأخرى، استخدام هذه الفلسفة دليل تطبيق لإنشاء زراعة مقتصدة في الموارد ونظم زراعية منصفة"[4].

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستدامة في الزراعة بأنها "العملية التي من خلالها ممارسات زراعية فعالة اقتصاديًا محترمة للبيئة ومقبولة اجتماعيًا تسمح بالاستجابة للطلب على المنتجات (الغذاء والألياف وغيرها من المنتجات)"[5].

[1] Hassan R. El-Ramady, Samia M. El-Marsafawy, Lowell N. Lewis, Sustainable Agriculture and Climate Changes in Egypt (Sustainable Agriculture Reviews) Volume 12, DOI 10.1007/978-94-007-5961-9_2, © Springer Science+Business Media Dordrecht 2013, p : 44.

[2] Tiziano Gomiero, David Pimentel & Maurizio G. Paoletti, Is there need for a more Sustainable Agriculture? Critical Reviews in Plant Sciences, p: 13.

[3] Harvey S and James Jr, Sustainable Agriculture and free market economics: Finding common ground in Adam Smith, Agriculture and Human Values (2006), p: 428.

[4] F Zahm et al, op.cit, p : 110.

[5] Ibid, P: 111.

- تعريف Godard et Hubert الزراعة المستدامة من خلال عنصرين أساسين هما: الجدوى من نظام الاستغلال أو النظام الزراعي وهذا يعني قدرته على الاستمرار في الإنتاج في المستقبل من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية ورأس المال البشري، ومساهمة نظام الاستغلال في استدامة الإقليم الذي ينتمي إليه من خلال مساهمته في الاقتصاد المحلي وتوفير الخدمات المجاورة وصيانة وخلق فرص العمل في المناطق الريفية وإنتاج الخدمات البيئية"[1].

- تعريف الأمم المتحدة للاستدامة الزراعية بأنها "زيادة الإنتاجية الزراعية العالمية لتلبية احتياجات تسعة مليارات نسمة مع الاعتراف والعمل ضمن حدود الأنظمة الطبيعية"[2].

- مما سبق يمكن تعريف الزراعة المستدامة بأنها: كل نظام زراعي يسمح بإدارة المناطق الزراعية بحيث يقوم على الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية، ويضمن توفير غذاء آمن وصحي ومتنوع لجميع أفراد المجتمع وعلى مدى طويل، إضافة إلى المساهمة في خدمة وترقية الإقليم الذي تنتمي إليه.

2.3. أهداف ومعايير الزراعة المستدامة:

- أهداف الزراعة المستدامة:

تتمثل أهداف الزراعة المستدامة في النقاط التالية[3]:

- تلبية المتطلبات والاحتياجات الغذائية للأجيال الحاضرة والمقبلة كمًا ونوعًا مع توفير عدد من المنتجات الزراعية الأخرى.
- توفير فرص عمل دائمة ودخول كافية وظروف معيشية وعمل لائقة لكل المشتركين في الإنتاج الزراعي.

[1] Mohamed Gafsi, Exploitation agricole et agriculture durable, Cahiers Agricultures vol. 15, n° 6, novembre-décembre 2006, p :492.

[2] C.F. Jordan, op.cit, p: 7.

[3] أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة- الإسكندرية، 2007م، ص 112.

- الحفاظ على القدرة الإنتاجية العامة لقاعدة الموارد الطبيعية ككل، وعلى الطاقة التجددية للموارد المتجددة وزيادتها كلما كان ذلك ممكنًا دون ارباك لسير الدورات الايكولوجية الأساسية أو التوازنات الطبيعية ودون تدمير للخصائص الاجتماعية الثقافية للمجتمعات الريفية أو تلويث البيئة.
- التقليل من مدى تعرض القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاجتماعية وغيرها من المخاطر، وتعزيز قدرته على الاعتماد على الذات.
- تطوير التدابير الرامية إلى تحقيق التنمية الزراعية والريفية القابلة للاستمرار بما يلائم الظروف المحلية وتطلعات ومهارات المزارعين وغيرهم من سكان الريف.
- تحقيق الأمن الغذائي وبتكلفة مناسبة.
- توفير العملات الصعبة.
- خلق تراكم رأسمالي في قطاع الزراعة.

ولكي تتحقق تلك الأهداف لابد من توافر مجموعة من الشروط في مقدمتها أراضي زراعية مناسبة، ومياه، وتكنولوجيا متطورة، وأصناف نباتية وحيوانية عالية الجودة، وإدارة متقدمة، والجميع يعمل في اطار اجتماعي وسياسي مناسب، وجميعها تندرج في خطة تنمية زراعية شمولية لها بعدها الزمني والقياسي، ولها أدوات تنفيذ مناسبة تدفع القطاع الزراعي إلى التنفيذ الكفء للخطة[1].

– معايير الزراعة المستدامة:

هناك مجموعة من المعايير التي يتم الحكم بواسطتها على الزراعة بأنها مستدامة أم لا، وتكون الزراعة مستدامة إذا تحققت فيها المعايير التالية[2]:

– أن تكون سليمة بيئيًا: أي لها القدرة على:

- المحافظة على الموارد الطبيعية.

[1] بهجت محمد أبو النصر، دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، الأردن، 14- 16 أكتوبر 2003م، ص 7.

[2] المرجع نفسه ص 116.

- زيادة حيوية النظام الزراعي البيئي بأكمله بدرًا من البشر والمحاصيل والحيوانات، وحتى مكونات التربة والأحياء العضوية الدقيقة، وأفضل ما يضمن ذلك هو حسن إدارة التربة.
- الحد من فقدان العناصر الغذائية والكتلة الحيوية والطاقة.
- المحافظة على صحة المحاصيل والحيوانات والبشر من خلال العمليات البيولوجية، ويدخل ضمن هذا المفهوم التركيز على استخدام الموارد الزراعية المتجددة.

– أن تكون مجدية اقتصاديًا: وذلك يقصد به:

- أن تمكن المزارعين من انتاج ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي أو إدرار الربح أو الأمرين معًا.
- الحصول على عوائد كافية تغطي نفقات العمالة ومتطلبات الإنتاج.
- التقليل من المخاطر والمحافظة على الموارد، ولا تقاس الجدوى الاقتصادية بالإنتاج المباشر فقط بل بتحقيق المحافظة على الموارد والحد من المخاطر.

– أن تكون عادلة اجتماعيًا: ويقصد به:

- توزيع الموارد والقدرات الإنتاجية بشكل يلبي الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع، ويضمن حقوقهم في استخدام الأرض ورأس المال الكافي، والمساعدة التقنية، وفرص التسويق.
- افساح المجال للجميع للمشاركة في صنع القرار.

– أن تكون إنسانية: ويقصد به:

- احترام كل أشكال الحياة والاقرار أساسًا بكرامة كل البشر.
- مراعاة العلاقات والهيئات والثوابت الاجتماعية واحترام القيم الإنسانية الأساسية كالثقة والشرف والكرامة والتعاون والرأفة.

– أن تكون قادرة على التكيف: أي أن تكون المجتمعات الريفية قادرة على التكيف مع التغيرات المستمرة في ظروف الزراعة مثل: النمو السكاني، السياسات، الطلب في السوق... الخ، ويشمل ذلك تطوير التقنيات الجديدة المناسبة والقدرة على الابتكار في المجالات الاجتماعية والثقافية.

كما أن منظمة الزراعة والأغذية الفاو قد حددت مجموعة من المعايير للزراعة المستدامة، وهي[1]:

– العدالة: يشار إلى أن انخفاض وتدهور قاعدة الموارد البيئية قد ينجم عن عدم إرضاء احتياجات الشرائح الأكثر فقرًا في المجتمعات الفقيرة.

– المرونة: إن هذه القاعدة ذو أهمية خاصة للزراعة؛ حيث يستخدم لتعريف استدامة النظام الزراعي على أنه القدرة على المحافظة على انتاجيته في مواجهة الأزمات والصدمات، وبالتالي فتشكل محافظة النظم الزراعية على مرونتها مطلبًا ضروريًا للاستدامة الزراعية والتنمية.

– الكفاءة في استخدام الموارد: ونعني بالكفاءة تحقيق أكبر قدر ممكن من القيمة من استخدام أي من المستلزمات من أجل تحقيق هذا الهدف سوف يتوجب على صانعي السياسات استخدام مجموعة من آليات التوزيع المعقدة بما فيها الأسعار والضرائب وآليات المراقبة المالية الأخرى.

إن محاولة ترجمة هذه القواعد العملية إلى قائمة معايير تؤدي إلى النتائج التالية[2]:

- تحقيق متطلبات التغذية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية من الناحية الكمية والنوعية وتوفير عدد من المنتجات الزراعية الأخرى.
- توفير فرص العمل الدائمة والدخل الكافي ومستوى المعيشة والعمل الملائم لجميع من يعملون بالإنتاج الزراعي.

[1] دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، 2003م، ص 65- 66، متاح على الموقع الالكتروني . https://www.ao-academy.org/docs/eqtisad27072010.pdf

[2] المرجع نفسه ص 66.

- المحافظة على تعزيز القدرة الإنتاجية قدر الإمكان لقاعدة الموارد الطبيعية بشكل عام وطاقة التجدد لدى الموارد المتجددة دون الاخلال بتشغيل الدوائر البيئية الأساسية والتوازنات الطبيعية والاضرار بالسمات الاجتماعية الثقافية للمجتمعات الريفية أو التسبب في تلوث البيئة.
- تخفيض حساسية القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والمخاطر الأخرى وتعزيز الاعتماد على الذات.

3.3. أساليب الزراعة المستدامة:

3.3. 1- الزراعة العضوية:

وهي "نظام زراعي لإنتاج الغذاء والألياف مع الأخذ في الاعتبار المحافظة على البيئة بجانب الاهتمام بالظروف الاقتصادية ومتطلبات المجتمع"، وفي هذا النظام يعتبر خصوبة التربة مفتاح النجاح مع الأخذ في الاعتبار القدرة الطبيعية للتربة والنبات والحيوان كأساس لإنتاج غذاء ذو صفات جيدة وقيمة صحية عالية والزراعة العضوية تحد من الإضافات الخارجية بمعنى عدم استعمال الأسمدة الكيميائية والمبيدات والهرمونات وكذلك التغيرات الجينية باستخدام الهندسة الوراثية، ومن جهة أخرى تشجيع الاعتماد على القدرة الطبيعية المكتسبة في مقاومة الأمراض والآفات، والزراعة العضوية تتماشى مع الطبيعة السائدة في مكان ما والتي تحكمها عوامل المناخ والنواحي الاقتصادية والاجتماعية[1].

وهناك مجموعة من العناصر التي تعتمد عليها الزراعة العضوية منها[2]: تفعيل الدورة الزراعية، الاستفادة من بقايا المحاصيل والحيوانات في انتاج ما يعرف بالكموست وهو المصدر الرئيسي للعناصر الغذائية بمعنى استخدام المواد العضوية والمواد الطبيعية، استخدام وسائل المقاومة البيولوجية والطبيعية للآفات والحشائش، وحسن إدارة الموارد الطبيعية والموارد البشرية، واستخدام أقل قدر من خارج المزرعة، ومراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية.

[1] عبد المنعم محمد الجلا، الزراعة العضوية وقواعد الإنتاج والمميزات، د.ن، مصر، 2002م، ص 2.

[2] مصطفى فليفل، الزراعة العضوية، مقرر 307، الموقع الالكتروني: https://www.4shared.com/get/ArfrJ0nf/_____.html ، ص 4.

وتهدف الزراعة العضوية إلى تحقيق وتطوير نظام زراعي مستدام، وتقوم الزراعة العضوية على تحقيق مجموعة من الأهداف وهي[1]:

- المحافظة على صحة الانسان.
- انتاج غذاء بجودة عالية وبكمية كافية.
- الحفاظ على خصوبة التربة وزيادتها على المدى الطويل.
- تقليل والحد من جميع أشكال التلوث.
- تطوير نظام إيكولوجي مائي مستدام.
- تشجيع الاستخدام الصحي للمياه والموارد المائية المتاحة، وجميع الأحياء الموجودة فيها والاهتمام الكافي بها.
- تشجيع وتعزيز الدورات البيولوجية داخل النظام الزراعي، وهذا يشمل الكائنات الحية الدقيقة والحياة النباتية والحيوانية داخل التربة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات.
- استخدام الموارد المتجددة إلى أقصى درجة ممكنة في نظم الإنتاج والتصنيع العضوي المطبقة محليًا.
- إيجاد توازن متناسق بين انتاج المحاصيل وتربية الحيوانات.
- توفير الظروف المعيشية الملائمة وظروف العمل الملائمة لجميع العاملين في نظم الإنتاج والتصنيع العضوي.
- الارتقاء إلى سلسلة كاملة من نظم الإنتاج والتصنيع العضوي تكون عادلة اجتماعيًا ومسؤولة ايكولوجيًا.
- التعامل مع النظم والدورات الطبيعية بطرق بناءة تعزز نوعية الحياة.
- مراعاة التأثيرات الاجتماعية والبيئية لنظم الإنتاج والتصنيع العضوي.

[1] أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج، مرجع سابق ص 146- 147.

2.3.3. الزراعة الصونية:

تركز الزراعة الصونية على ثلاث مبادئ رئيسية هي: تفادي تحريك التربة قدر المستطاع واستخدام أسلوب الغرس المباشر، والحفاظ على غطاء دائم للتربة، والاختيار الحكيم لتناوب المحاصيل، ويبدأ الأمر بالزراعة ذات الحرث الضئيل أو التي يستغنى فيها عن الحرث تمامًا، ويساعد ذلك على الحفاظ على المواد العضوية في التربة ويقلل من التعرية الريحية والمائية[1].

وتتمثل إيجابيات الزراعة الصونية في عدة نقاط تتمثل في[2]:

- الحد من تآكل التربة وفقدان المياه.
- تغطية التربة يمنع نمو الأعشاب الضارة، ويحمي الكائنات الجوهرية في التربة.
- يشجع على انتاج المواد العضوية.
- وقت قليل لإعداد التربة.
- الحد من استهلاك الطاقة وتلوث الهواء.
- تقليل الحاجة إلى المدخلات الكيماوية.
- زيادة الغلة والدخل الزراعي.

خاتمة:

يعد الغذاء من أهم القضايا الأساسية التي أصبحت تشغل العالم، ومشكلة الغذاء مشكلة عالمية غير أنها تظهر بحدة على مستوى الدول النامية التي تبقى تتصدر قائمة الدول المستوردة للسلع الغذائية، ومن هنا تحدث الفجوة الغذائية نتيجة العجز عن سد احتياجاتها الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي، والسبب

[1] باتر محمد علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، الأهلية للنشر والتوزيع- الأردن، 2003م، ص 163- 165.

[2] سفيان حنان، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010/ 2011، ص 58-59.

في ذلك قصور قطاعاتها الاقتصادية عن توفير الغذاء المستدام على حساب تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يزيد من تبعيتها الغذائية نحو الدول العالمية المنتجة للغذاء، مما ينعكس سلبًا على استقراراها الداخلي.

إن الزراعة المستدامة ما جاءت إلا للمحافظة على البيئة الزراعية من خلال اتباع أساليب لترشيد استخدام الأراضي والموارد المائية وحمايتها من التلوث بجميع أنواعه، محافظة على صحة الانسان بصفة خاصة والكائنات الحية بصفة عامة، وذلك باتباع عدة أساليب أهمها الزراعة العضوية التي لا يستعمل فيها إلا الأسمدة العضوية الطبيعية وذلك للوصول لإنتاج صحي وسليم وآمن، وكذلك الزراعة الصونية للحد من تآكل التربة والحفاظ عليها.

5. توصيات البحث:

1. ينبغي على الدول النامية والتي منها الجزائر بذل المزيد من المجهودات في مجال الإنتاج والتصدير حتى تستطيع أن تقلص من الفجوة الغذائية وتنخفض درجة تبعيتها الغذائية.
2. تحسين أداء القطاع الزراعي عن طريق وضع سياسات زراعية تتلاءم مع المتغيرات المحلية والعالمية.

رهان ضمان الحق في الغذاء الكافي والمستدام

The challenge of ensuring the right to adequate and sustainable food

د. قريدي سامي (جامعة الجزائر01)

Dr. Qaridi Sami (University of Algiers 01)

Abstract:

The right to food is one of the basic human rights, which calls for research into the extent to which this right is related to human life, in terms of the adequacy of the latter and ensuring its sustainability. It is affected by the quality, abundance and sustainability of climatic fluctuations and environmental problems, and based on this research paper, an attempt will be made to address the idea of environmental challenges and their impact on undermining and compromising the right to adequate and sustainable food by addressing the security approach to the environment and food, as well as highlighting the aspects of food security affected by environmental problems.

Keywords: food, environment, security, sustainability, right.

مستخلص:

يعد الحق في الغذاء من الحقوق الأساسية للإنسان الأمر الذي يستدعي البحث في مدى ارتباط هذا الحق بحياة الإنسان وجودا وعدما بما فيه كفاية هذا الأخير وضمان استدامته، إذ حضي الحق في الغذاء الكافي بأهمية بالغة على كافة الأصعدة بالنظر لجوانبه المتعددة والمتباينة لاسيما ما تعلق منها بالأبعاد الطبيعية وتأثره جودة و وفرة واستدامة بالتقلبات المناخية والمشاكل البيئية، وعليه انطلاقا من هذه الورقة البحثية سيتم محاولة التطرق لفكرة التحديات الطبيعية وتأثيرها على تقويض والمساس بالحق في الغذاء الكافي والمستدام من خلال معالجة المقربة الأمنية للغذاء وكذا إبراز أوجه تأثر الأمن الغذائي بالمشاكل الطبيعية.

الكلمات المفتاحية : الغذاء، الطبيعة، الأمن، استدامة، الحق.

مقدمة:

انطلاقا من القاعدة المعروفة التي تقضي بأنه لكل فرد الحق في الغذاء، إذ يُعد الحق في الغذاء عاملا جوهريًا لحياة كريمة وحيويا لإعمال العديد من الحقوق الأخرى مثل الحق في الصحة والحياة، لا يستمد الغذاء أهميته من كونه يساعد في البقاء على قيد الحياة فحسب ، إنما بسبب دوره في الإنماء الكامل لقدرات المرء الجسدية والعقلية.

لذا إن الدول مُلزمة بمجهودها الفردي أو عن طريق التعاون الدولي، بوضع مجموعة من التدابير المتعلقة بإنتاج المواد الغذائية وحفظها وتوزيعها للتأكد من سهولة حصول كل فرد على غذاء كاف يحرره من الجوع وسوء التغذية. ولا بدّ لدى إعمال الحق في الغذاء إيلاء بعض المفاهيم الاهتمام اللازم ، مثل الأمن الغذائي وكفاية الغذاء بما في ذلك استدامته و إمكانية الحصول على الغذاء حاضرًا ولأجيال المستقبل على حد سواء و هذا ما يجرنا للحديث عن السيادة الغذائية وتحقيق الاكتفاء من خلال حق الشعوب في تحديد نظمها الغذائية والزراعية الخاصة، وهذا يعني أنه يجب أن يملك كل شخص الإمكانيات المادية والاقتصادية للحصول على الغذاء أو على وسائل إنتاجه في كل الأوقات.

قدمت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إرشادات مفصّلة للدول بشأن التزاماتها باحترام الحق في الغذاء وحمايته والوفاء به . كذلك أشارت اللجنة إلى أن هذا الحق يتضمن السمات المترابطة والأساسية المتمثلة أساسا في الكفاية و التوافر و إمكانية الحصول و الاستدامة ومدى تأثرها بالأبعاد البيئية ذات الصلة بالتلوث أساسا مرورا على الظروف المناخية وارتفاع نسبة الاحترار العالمي، إذ يبقى رهان تأمين الغذاء الكافي أو بناء الأمن الغذائي في ظل التحديات الطبيعية أهم عائق أمام الدول خاصة النامية منها نظرا نقص الإمكانيات المادية ، كما لا يتأتى تأمين الغذاء وضمان الأمن بشقيه الغذائي والبيئي يبقى يفوق بكثير إمكانية الدولة الواحدة لما له من آثار بليغة عابرة للحدود ن وهذا ما يؤدي لوجوب رص صفوف الجماعة الدولية لحماية الحق في الغذاء عبر بوابة حماية البيئة وضمان حقوق الفئات الهشة في الغذاء وضمان الوصول للغذاء الآمن وكذا حقوق الأجيال المستقبلية فيه.

وعليه ومن خلال هذا الطرح يمكن أن نحاول من خلال هذه الورقة معالجة الإشكالية التالية : ما مدى ارتباط الحق في الغذاء بالأبعاد البيئية وما هي سبل بناء أمن غذائي بيئي مستدام؟

وكل هذا من خلال التعريج وبيان العلاقة بين الجوانب البيئية والحق في الغذاء ومدى ارتباط المقاربة الأمنية للبيئة بالحق في الغذاء الكافي والمستدام ومدى إمكانية المزاوجة بين يناء أمن غذائي بيئي مستدام .

المبحث الأول: المقاربة الأمنية لاستدامة الغذاء

يعد الأمن الغذائي والجوع في معظم أنحاء العالم من المسائل الطبيعية إلى حد كبير[1]، سيتطلب القضاء على الجوع التنمية الدولية لنظم الإنتاج الغذائي المستدام فضلاً عن اعتماد ممارسات زراعية مرنة من قبل الدول كما يؤثر تغير المناخ على الزراعة وإنتاج الغذاء بطرق جلية ، حيث يؤثر أيضاً على إنتاج الغذاء مباشرة من خلال التغيرات في الظروف الطبيعية الزراعية وبشكل غير مباشر من خلال التأثير على نمو وتوزيع الدخل، فإن الاحترار العالمي المتزايد يؤثر بشكل ملفت على الحق في الغذاء الكافي وتحقيق الأمن الغذائي[2].

[1] قريدي سامي، وضعية حقوق الإنسان في ظل التحديات البيئية الراهنة، رسالة ماجستير كلية الحقوق جامعة الجزائر1،2016.

[2] محمد السريتي السيد . الأمن الغذائي و التنمية الاقتصادية ، دار الجامعة الجديدة ، مصر،20

المطلب الأول: ماهية الحق في الغذاء ارتباطا بالاستدامة

يعتبر الغذاء المادّة الوحيدة الّتي تجمع دائما بين اللّذة والحاجة، كما أنّ الغذاء هو مجموعة الاحتياجات الأساسية من أجل نموّ الإنسان وتكاثره وطاقة حركته ونشاطه، وفي نفس الوقت الوقاية من الأمراض، ولأهمّية الغذاء وباعتباره حقّاً إنسانياً وتداخل البيئة فيه وتأثيرها عليه[1]، سوف نتطرّق لمفهوم الحقّ في الغذاء، إلى مفهوم سلامة الغذاء أوّلا وفي نقطة ثّانية نبيّن أهمّية تأثيرات الظروف الطبيعية على الحقّ في الغذاء.

الفرع الأول: مفهوم الحقّ في الغذاء وسلامته

من خلال هذا الفرع سنحاول التطرق لمفهوم الحق في الغذاء من زاوية عامة علاوة على التعريج على فكرة سلامة الغذاء ومحاولة التميز بينهما وتحديد إطار كل مصطلح.

أولا: مفهوم الحقّ في الغذاء

يعتبر من حقوق الإنسان[2] ونصّت المادّة 11 من العهد الدّولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثّقافية على الحقّ في الغذاء في فقرتها الأولى على أنّ: «الدّول المشاركة في هذا الميثاق تعترف بحقّ كلّ شخص بمستوى كاف له ولعائلته، ومن ضمنه ما يكفي من المأكل والملبس، وبحقّه تحسين دائم لشروط حياته».

أكّدت هذه المادّة على الحقّ في الغذاء، ومنه فإنّ الدّول الأطراف تقرّ في هذا العهد بحقّ كلّ شخص في مستوى معيشي كاف له، ولأسرته يوفّر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء، وبحقّه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية: وتتعهّد الدّول الأطراف باتّخاذ التّدابير اللّازمة لإنقاذ هذا الحقّ، معترفة في هذا الصّدد بالأهمّية الأساسية للتّعاون الدّولي القائم على الارتضاء الحرّ.

جاء في الفقرة من نفس المادّة[3]: «إنّ الدّول المشاركة في الميثاق الحالي المعترف بالحقّ الأساسي لكلّ شخص بأن يكون في مأمن من الجوع، وأكّدت هذه المادّة بالاعتراف بما لكلّ إنسان من حقّ أساسي في التّحرر من

[1] محمد عبده إمام محمد . *الحق في السلامة الغذائية من التلوث في تشريعات البيئة*، دار الجامعة الجديدة ، مصر، 2004. ص132.

[2] أمين فرج يوسف، موسوعة حقوق الإنسان، دار الهناء للتّجليد الفنّي، مصر، 2008، ص 186.

[3] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الجوع، ويدعو الدّول الأطراف في الاتّفاقية منفردة أو من خلال التّعاون الدّولي باتّخاذ الإجراءات اللّازمة لما يلي:

- تحسين طرق الإنتاج وحفظ وتوزيع الموادّ الغذائية عن طريق الاستفادة الكلّية من المعارف النّقدية والعلمية، ونشر المعرفة بمبادئ التّغذية واستحداث أو إصلاح نظم توزيع الأراضي الزّراعية بطريقة تكفل أفضل إنماء للموارد الطّبيعية والانتفاع بها.

- تأمين وتوزيع الموادّ الغذائية العالمية توزيعاً عادلاً في ضوء الاحتياجات يضع في اعتباره المشاكل الّتي تواجهها البلدان المستوردة للأغذية والمصدّرة لها على السّواء. كما تمّ تجسيد الحقّ في الغذاء بصورة فعليا في اتّفاقيات جنيف الأربع، وبروتوكوليها الإضافيين فقد شملت الموادّ 56 و57 تفصيلاً كبيراً يتعلّق بالحقّ في الغذاء للسّكان المدنيين كحماية الحقّ في الغذاء أثناء النّزاعات المسلّحة، تزويد اللّاجئين بالغذاء، واهتمّت الموادّ 26 و51 من اتّفاقية جنيف الثّالثة بالتّعامل مع أسرى الحرب بتزويدهم بالغذاء، وهذا دليل على تغطية مجموعة واسعة من الحالات، الّتي يستوجب فيها حماية الحقّ في الغذاء[1].

ثانيا: سلامة الغذاء

يقصد بسلامة الغذاء وفرته كمّاً ونوعاًن حيث يكون جيّداً في تركيبه ومتوازناً في مكوّناته، وحسن إدارته سليمة لتكون سلامة في الغذاء.[2]

الغذاء المتوازن الّذي يحتوي على مجموعة من الكربوهيدرات والبروتين والدّهن والفيتامينات والأملاح المعدنية في نسق متكامل، حيث يوفّر للجسم كلّ احتياجاته من هذه العناصر، وفي صورة سهلة للاستفادة منها.[3]

[1] محمد علي حسونة، مسؤولية الدولة عن أضرار التلوث البيئي، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2015.ص204.

[2] بوجلال صلاح الدّين، الحقّ في المساعدة الإنسانية، مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عبّاس سطيف، كلّية الحقوق، 2004، ص115.

[3] محمّد السّيد إبراهيم أرناؤوط، التّلوث البيئي وأثره على صحّة الإنسان، دكتوراه في العلوم الزّراعية، مكتبة الدّار العربية للكتب، ط2، سنة 2002، ص82.

صدرت إعلانات تنادي بحقّ الإنسان في الغذاء وأن يكون سليماً، ومن ذلك الإعلان العالمي حول استئصال الجوع وسوء التّغذية، الّذي تبنّاه مؤتمر الأغذية العالمي المنعقد في 1974، وصادقت عليه الجمعية العامّة للأمم المتّحدة حول حقّ الغذاء، كحقّ إنساني عالمي الصّادر في 01-1986، وغير ذلك من المؤتمرات والمنظّمات، كمنظّمة الغذاء والزّراعة، والّتي تقوم بجمع ونشر معلومات فنّية عن الغذاء وتحسين مستوى التّغذية للشّعوب يُعدّ واجباً أساسياً لهذه المنظّمة، وكذلك منظّمة الصّحة العالمية الّتي تتعاون مع منظّمة الغذاء في تثبيت الاحتياجات الغذائية القياسية للإنسان، ومن أهمّ واجباتها تحديد التّغذية الّتي تؤثّر على الصّحة، وهي تهتمّ كذلك بنقص الغذاء وسلامته الصّحية والقرارات، سواء كانت تلك المنظّمات على المستوى الإقليمي أو المحلّي كالجمعيات والمؤسّسات التّعاونية بهدف حماية الإنسان من الجوع الّذي يعاني منه ملايين البشر عبر العالم، في الوقت الّذي يعاني فيه ملايين آخرون من التّخمة والصّرف الزّائد في الاستهلاك الغذائي[1].

الإنسان لا يستطيع العيش على أيّ نوع من الطّعام الّذي ربّما يكون فيه هلاكه، بل لابدّ أن يكون هذا الغذاء سليماً من الأضرار، أي خالي من موادّ ضارّة، كما يكون خالي من السّموم والتّلوث مهما بلغت حاجة الإنسان إلى هذا الغذاء.

جاء في المادّة 1 و2 من افتتاحية دستور منظّمة الأغذية والزّراعة "فاو"أنّها تناشد جميع دول الأطراف الخاصّة لتأمين التّحسينات في فعالية الإنتاج.[2] وتوزّع جميع الأغذية والمنتجات الزّراعية وتحسين ظروف سكّان الأرياف.

تتناول المادّتان سّالفتا الذّكر 1 و2 تعريفاً تامّاً للطّعام المناسب، ومن المعلوم أنّ دستور منظّمة الأغذية والزّراعة العالمية "الفاو" هي المصدر الرّئيسي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان حول الغذاء، والزّراعة ويؤكّد إعلان مؤتمر الغذاء العالمي على هذا الحقّ بقوله: الغذاء حاجة أساسية لكلّ بني البشر، وكلّ إنسان يطلب الوصول إلى غذاء ينبغي أن يكون كالآتي:

[1] بوجلال صلاح الدين، المرجع السابق،ص118.

[2] إمام محمّد محمّد عبده، الحقّ في سلامة الغذاء من التّلوث في تشريعات البيئة، دار الجامعة الجديدة للنّشر، مصر، 2004، ص 27، 28، 29

أن يكون الغذاء كافياً ومتوازناً وآمناً، ليكفي متطلّبات التّغذية، مقبولاً حضارياً يمكن الوصول إليه بطريقة لا تدمّر كرامة الفرد كإنسان[1].

كما أنّ الحقّ في الغذاء السّليم ثابت للإنسان في الشّريعة الإسلامية بمجرّد ولادته، واعتنى القرآن والسّنة النّبوية الشّريفة بغذاء الإنسان والمحافظة عليه، فأباح الله عزّ وجلّ للإنسان ما هو نافع وطيّب وحرّم ما هو خبيث وضارّ.

كما أنّ الحقّ في الصّحة وتأمينها أضحى حقّاً دستورياً، حقّاً مؤكّداً فترتبط التّغذية بالصّحة ارتباطاً وثيقاً، فالصّحة الجيّدة تتطلّب التّغذية الجيّدة، واعتبر الحقّ في الصّحة العامّة ليس علاجاً فقط، بل هو قبل ذلك تأمين وقائي يعدّ من عناصره الأولى، تأمين الغذاء ورقابته بكلّ السّبل لضمان صحّته وسلامته، لذلك فإنّ من مستلزماته الحقّ في الصّحة، حقّ المواطن في الغذاء السّليم الصّحي.[2]

الفرع الثاني: تأثير الموارد الطبيعية على الحقّ في الغذاء الصحي

يعتبر الغذاء خليطاً من الموادّ يتناولها الإنسان في طعامه، وهذه الموادّ تمدّ الجسم بالطّاقة اللّازمة له كما تمدّ الجسم بمستلزمات النّمو والبناء والوقاية ومقاومة الأمراض[3] والغذاء بحكم طبيعته معرّض للتّلوث بالكيميائيات المختلفة، ممّا يؤدّي إلى الإصابة بالتّسمم الغذائي النّاتج عن تلوّث البيئة.

أولا: التّسمم الغذائي

من خلال محاولة معالجة حالة أو ظاهرة التسمم الغذائي نلاحظ إنطلاقا من هذا المفهوم وجود نوعان:[4]

01- التّسمم الحادّ أو المفاجئ:

هو التّسمم الّذي يحدث بعد مدّة قصيرة نسبياً من تناول الغذاء، ويسبّب وجود المادّة السّامة بتركيز مرتفع، وغالباً ما يحدث تأثيرات تتمثّل في الإسهال وأعراض أخرى، ويعتبر تفاعل الجسم مع المادّة السّامة

[1] - دستور منظمة الأغذية والزراعة العالمية الفاو.

[2] خلّاف وردة، الحقّ في سلامة الغذاء، ملتقى لنيل شهادة اللّيسانس، جامعة فرحات عبّاس، سطيف، كلّية الحقوق، 2011، ص 7.

[3] محمّد السّيد إبراهيم أرناؤوط، المرجع السّابق، ص 25

[4] محمّد السّيد إبراهيم أرناؤوط، التّلوث البيئي وأثره على صحّة الإنسان، دكتوراه في العلوم الزّراعية، مكتبة الدّار العربية للكتب، ط2، سنة 2002، ص201.

الموجودة في الغذاء، ومحاولة الجسم التّخلص منها عن طريق القيء أو الإسهال، أو عن طريق تفاعلات خاصّة داخل الكبد، وهو المركز المتخصّص في التّخلص من السّموم.

02- التّسمم طويل المدى:

يُقصد به تناول تركيزات منخفضة من السّموم على فترات طويلة من الزّمن، أي أنّ عبء التّخلص من السّموم على هذا المدى الطّويل، عادة ما يرهق الكليتين والجهاز البولي المسؤول عن التّخلص من السّموم ونواتج هدمها داخل الجسم، ويرجع كثير من العلماء ظاهرة تكوين النّمرات الخبيثة في الأعمار المتقدّمة إلى هذا النّوع من التّسمم.

عند التّحدث عن التّسمم الغذائي نجد أنفسنا في تداخل بين الغذاء، والصّحة وهذا يظهر من خلال الموادّ الضّارة بالصّحة في الأغذية، وتقسّم هذه الموادّ بحسب وجودها إلى:

- سموم توجد طبيعيا في الأغذية: فكثير من الأغذية الّتي نتناولها يوميا تحتوي على العديد من الموادّ الّتي يمكن أن تكون ضارّة بالجسم، والّتي يختفي جزء كبير منها أو كلّها عند الطّبخ، والإعداد الجيّد للغذاء وهي على سبيل المثال لا الحصر.

- سموم تصل إلى الغذاء أثناء إعداده وتصنيعه وتخزينه: وهذه السّموم يمكن تقسيمها إلى عدّة مجموعات:

  - ❖ موادّ تستخدم في الإنتاج النّباتي. مثل المبيدات الفطرية.
  - ❖ الموادّ الّتي تصل إلى الغذاء نتيجة لتلوّث البيئة.
  - ❖ الموادّ الّتي تضاف للأغذية أثناء تصنيعها...

- السّموم الّتي تتكوّن في الغذاء بفعل الأحياء الدّقيقة: وهي السّموم الّتي تنتجها البكتيريا في تلوّث الغذاء، وتنتج عدّة أمراض.

ثانيا: تلوّث الغذاء بالإشعاع

يعتبر هذا النّوع من أخطر أنواع التّلوث في عصرنا الحاضر، حيث ينتقل بسهولة ويسر ويتسلّل للكائنات الحيّة في كلّ مكان دون مقاومة.[1]

كما هو معلوم فإنّ العناصر المشعّة لعنصر معيّن لها نفس الخواصّ الكيميائية، ويمكنها الدّخول في نفس التّفاعلات البيولوجية الغذائية للموادّ المشعّة في حالات تساقط الغابر الذّري على النّباتات والتّربة الزّراعية، أو نتيجة لتلوّث الهواء بمخلّفات التّجارب.[2]

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي

رغم الاختلاف بين الهيئات الدولية الواضعة لمفهوم الأمن الغذائي و ما يتضمنه من أبعاد، إلا أنه يمكن أن نحدد له الأبعاد التالية : توافر الغذاء و جودته ،و استدامته، و لكل منها تعاريف اختلفت حولها المنظمات الدولية أيضا، لذا سنفصل كل من تلك الأبعاد على حدى و ندرج مفهوم له.

الفرع الأول: وفرة الغذاء

يعتمد تعريف توافر الغذاء1 على التمييز بينه و بين الكفاية من الغذاء ، مع وجود بعض التعاريف لا تميز بين المفهومين ، و عدم التمييز بينهما يخلق صعوبة في تحديد مؤشرات قياس توافر الغذاء التي يتوقف عليها تحديد حالة الأمن الغذائي من عدمها مع ارتباطه بمؤشرات الأبعاد الأخرى للأمن الغذائي. بعد هذا التقديم البسيط سنوضح بعض التعاريف لتوافر الغذاء.

[1] التلوث الإشعاعي للغذاء متوفر على الرابط: http://www.dohdh.com/page.php?d:7233 . تاريخ التصفح 2022/02/12 الساعة 19:00.

[2] محمّد السّيد أرناؤوط، المرجع السّابق، ص181.

إن تعريف الأمن الغذائي الذي تضمنه مؤتمر القمة العالمي للتغذية سنة 1996[1] يركز في بداية الأمر على توافر الغذاء و الذي يتضمن أيضا الحصول على الغذاء، و حسب ذلك التعريف أن عدم توفر الغذاء يعني عدم إمكانية الحصول عليه.

فتوافر الغذاء يعني " :وجود الغذاء و إتاحته للأفراد بمختلف السبل سواء بالإنتاج المحلي، أو بالاستيراد أو المساعدات الغذائية، و توفر الغذاء يكون للفرد و الأسرة و على المستوى الوطني و الدولي"

إن هذا التعريف قد اشتمل فعلا على كل من بعد توافر الغذاء و حصول الأفراد عليه بإتاحته لهم من قبل السلطات المعنية ، كما تضمن أيضا بعض التوفر و الحصول على الغذاء من الإنتاج المحلي و الاستيراد و المساعدات الغذائية لكل من الفرد و الأسرة و الدولة، لكن ليس بالضرورة أن يتم الحصول على الغذاء بمجرد توفره.

الفرع الثاني : جودة الغذاء

إن وضع تعريف محدد و دقيق لمفهوم **جودة الغذاء** أمر صعب، ولذلك تعددت التعاريف بين الهيئات الرسمية و غير الرسمية ،و تم الخلط في الكثير من الأحيان بينه و بين مفهوم سلامة الغذاء و صلاحية الغذاء.

لذا سيتم التطرق لتعريف الجودة ثم جودة الغذاء و التمييز بينها وبين سلامة الغذاء و صلاحيته. قبل تعريف جودة الغذاء نتطرق لمفهوم الجودة المنصب على الحق في الغذاء عامة ومن خلاله تمييز بين جودة وسلامة الغذاء وكذا صلاحيته .

أولا: **تعريف الجودة**

هي مجموعة السمات و الخصائص لمنتوج ما و التي تحدد مدى ملاءمته لتحقيق الغرض الذي أنتج من أجله لتلبية رغبات المستهلك المتوقعة، و تعتبر المواصفات القياسية هي المحدد الأساسي للجودة ".بأن

[1] مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 الذي حضرته 185 بلدا، بالإضافة إلى المجموعة الأوروبية، بتحقيق هدف يمكن قياسه ورصده ألا وهو "... استئصال الجوع في جميع البلدان، جاعلين هدفنا المباشر هو خفض عدد من يعانون من نقص التغذية إلى نصف مستواه الحالي في موعد لا يتجاوز 2015."

الجودة هي " مجموعة متكاملة من المميزات - إيزو[1]- أما التعريف الرسمي للجودة فنأخذ تعريف هيئة التقييس العالمية و الخواص لمنتوج أو خدمة تؤدي إلى سد احتياجات معينة .

ثانيا: الفرق بين كل من جودة الغذاء و سلامة الغذاء و صلاحية الغذاء

سلامة الغذاء بعد اعتماد تعريف جودة الغذاء من قبل منظمة الفاو هو خلو الغذاء أثناء تداوله من أي مصدر خطر وفق القواعد و المواصفات القياسية المعتمدة.أما **صلاحية الغذاء** فهي الحالة التي يكون فيها الغذاء صالحا و مقبولا للاستهلاك البشري أو حسب الغاية التي أعد من أجل تحقيقها، و هي تتضمن كل من جودة و سلامة الغذاء، أي هناك تداخل بين المفاهيم الثلاثة و أن صلاحية الغذاء تحتويهما معا.

المبحث الثاني: عقبات تجسيد الحق في الغذاء واستدامته

تعددت تأثيرات التهديدات الطبيعية على الأمن الغذائي[2] بمختلف أبعاده و منها على بعد توافر الغذاء ، حيث جعلته منعدما في مناطق من العالم أين اشتدت أضرار تلك التهديدات سواء على الأرض أو الهواء أو الماء، وفي مناطق أخرى مثلت تلك التهديدات عائق أمام إنتاج و توفير بعض الموارد الغذائية ، في حين كانت مساعدة أمام إنتاج محاصيل أخرى محددة و في مناطق معينة من العالم، أي أنه ليس بالضرورة أن تمنع التهديدات البيئية إنتاج كل المحاصيل ، بل هناك من المحاصيل ما تستفيد منها خاصة من التغيرات المناخية ، لكن الغالب أن تلك التهديدات تسبب أضرارا سلبية في الكثير من دول العالم ، خاصة الدول النامية منها، وهذا ما سنحاول بيانه من خلال التعريج على كل من الأخطار البيئية الطبيعية وغير الطبيعية.

المطلب الأول: الموارد الطبيعية واستدامة الغذاء

من التهديدات الطبيعية نجد تغير المناخ و التصحر و الكوارث الطبيعية التي تؤثر على توافر الغذاء في مختلف دول العالم و هو ما سنوضحه في النقاط التالية:

[1] المنظمة الدولية للمعايير هي منظمة تعمل على وضع المعايير، تأسست هذه المنظمة في 23 فبراير 1947 وهي تصرح عن معايير تجارية وصناعية عالمية. يكمن مقر هذه المنظمة في جنيف

[2] قريدي سامي، المرجع السابق،ص79.

الفرع الأول : تغير المناخ و إشكالية تو افر الغذاء

يؤثر تغير المناخ على الحق في الغذاء من خلال صعوبة توافره ولو بشكل نسبي ، حيث يختلف من منطقة إلى أخرى في العالم و هذا يؤدي بالتبعية إلى التأثير على منتجات زراعية دون أخرى ، فارتفاع درجة الحرارة بسبب التغيرات المناخية ما بين 1 و 3 درجة مئوية يحتمل أن تؤثر إيجابا على المحاصيل و المراعي في بعض المناطق مثل كازاخستان و روسيا و أوكرانيا، لكن حتى و إن استفادت إيجابا من تلك الزيادة إلا أن أحداث الطقس المتطرفة ستحول دون ذلك ، بينما المناطق الاستوائية و الجافة موسميا يحتمل أن تكون التأثيرات سلبية لاسيما بالنسبة لمحاصيل الحبوب ، أما إن زادت درجة الحرارة عن 3 د م يتوقع أن تكون كل التأثيرات سلبية على المنتوجات الزراعية و الحيوانات و الإنسان حسب الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقريره سنة 2007[1] فتأثير تغير المناخ على توافر الغذاء له عدة جوانب.

الفرع الثاني : الكوارث الطبيعية و إشكالية تو افر الغذاء

تنقسم الكوارث الطبيعية إلى نوعين، الكوارث الناشئة عن أسباب جغرافية و طبيعية، وكوارث ناشئة عن أسباب مائية و جوية. الفيضانات، الجفاف، الحرائق، العواصف...، ولهذا النوع الأخير تأثير أكبر على توافر الغذاء من النوع الأول، ومن الممكن أن تحدث الكوارث أو الحوادث الصناعية، أو النووية ، التي قد تحدث بسبب إجراءات أو انفجار المواقع النووية[2] .

بعد العرض الموجز لتأثير الكوارث الطبيعية المائية و الجوية على توافر الغذاء ، نتولى هنا عرض تأثير الكوارث الجغرافية الطبيعية و التي من أهمها الزلازل فهي تمنع وصول الأفراد إلى مصادر الرزق و الغذاء وتمنع الدول من تقديم المساعدات إلى الأفراد المحتاجين إليها بسبب قطع الطرقات .و اعنف الزلازل تقع في الجهة الشرقية لآسيا، و مثال ذلك زلزال بإقليم سيشوان بالصين في 12 مايو2008 فقد قتل أو فقد 87000شخص في الكارثة وجرح 350000 شخص وأصبح 5 مليون شخص بلا مأوى وتم إجلاء 15 مليون شخص من المنطقة، وقد قدرت التكاليف المباشرة ب 73 مليار دولار أمريكي، و قد سدت الانزلاقات

[1] وقد حازت الهيئة الدولية الحكومية على جائزة نوبل للسلام لعام 2007م بسبب مجهوداتها في دراسة ظاهرة الاحتباس الحراري. إن الانضمام إلى الهيئة الحكومية الدولية مفتوح أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

[2] داود الأزهر، الأمن البيئي، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق جامعة الجزائر1،2016،ص145.

الأرضية الطرق السريعة، مما أعاق جهود الإغاثة، كما سدت والجداول في كافة أرجاء المنطقة، وتعرض70 مليون هكتار في منطقة جبال هنجدوان في إقليم سيشوان للدمار .و جعل هذا الزلزال مئات العائلات بلا مأوى و لا مصدر رزق.[1]

المطلب الثاني: العوائق غير الطبيعية في بناء استدامة الغذاء

إن من طبيعة التلوث أنه عابر للحدود، حيث أن أغلب الدول في العالم تتأثر به .لذلك نجد أن تأثيره على المنتوجات الغذائية أيضا يمس مختلف دول العالم ، بنسب تختلف من دولة إلى أخرى.، و هذا التلوث يأخذ شكل تلوث التربة ، تلوث الماء و تلوث الهواء، ومن خلال هذا التقسيم ندرس تأثير التلوث على توافر الغذاء[2].

الفرع الأول :تلوث التربة و إشكالية توافر الغذاء

إن التربة أساسية لإنتاج المواد الغذائية، فلا يمكن إنتاج أي غذاء على نطاق كبير إن كانت معرضة للتدهور كما لا يمكن إطعام الثروة الحيوانية التي هي أساس غذاء و عيش نسبة كبيرة من سكان العالم، يتطلب عناية من مستخدميها ، لكن كثير النظم الحالية لإدارة التربة والمحاصيل غير قابلة للاستدامة.

فمن جانب أدى الإفراط في استخدام الأسمدة في الاتحاد الأوروبي إلى ترسُّب النتروجين مما يهدد استدامة نسبة من التربة تقدّر بحوالي 70 % .وعلى الجانب الآخر، في معظم أنحاء إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعاني قلة استخدام الأسمدة و عدم التعويض عن مغذيات التربة التي تخرج منها مع المحاصيل، مما يفضي إلى تدهور التربة وانخفاض الإنتاج ، لكن الإفراط في استعمالها يؤدي إلى تلوثها و بالتالي نقص نسبة المنتوج المراد الحصول عليه للغذاء في المستقبل.

فرغم أن الأسمدة تتسبب في نسبة تقدّر بحوالي 40 % من الزيادة في إنتاج الأغذية التي سُجلت على مدى السنوات الأربعين الأخيرة .فحالياً توجد في آسيا وأوروبا أعلى معدلات لاستخدام الأسمدة المعدنية في العالم مقابل كل هكتار، وتواجه آسيا وأوروبا أيضاً أكبر مشاكل التلوث البيئي الناجمة عن الاستخدام المفرط

[1] طارق عبد الكريم الشعلان سلافة . الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري ،منشورات الحلبي الحقوقية ، الطبعة الأولى، لبنان، 2010

[2] تقرير لجنة الأمن الغذائي ، مؤشرات أساسية مقترحة لرصد حالة الأمن الغذائي ، الدورة 26 ، روما،2000

للأسمدة، ومن بين هذه المشاكل تحمُّض التربة والمياه، وتلوث موارد المياه السطحية والجوفية، وتزايد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الفعالة[1].

الفرع الثاني : تلوث المياه و إشكالية تو افر الغذاء

إن مختلف أنواع الملوثات تؤثر على جودة الماء و نقائه، وهذا يؤثر على الموارد المائية الممكنة لتوفير الغذاء ، سواء عند تأثيره على الزراعة ، أو الكائنات الحية المائية:

أولا: تأثير المياه الملوثة على الزراعة

إن الزراعة هي أكثر القطاعات المستهلكة للماء حيث تستهلك حوالي70 % من المياه، و لأهمية هذا القطاع في توفير الغذاء فإنه يجب أن تكون المياه المستعملة نقية و ذات جودة عالية. إن استعمال المياه الملوثة في الزراعة سواء عن قصد أو دون قصد يمكن أن يتسبب في العديد من العوائق التي تمنع من إنتاج المواد الغذائية ذات الجودة ، و تحول بذلك أمام تمتع الإنسان بحقه في الصحة[2] .

الأساس أن هذا التلوث يمنع من إنتاج الغذاء فقد يقضي على المحاصيل من حبوب و خضر وفواكه و غيرها خاصة في مرحلة نضجها.

ثانيا: تأثير المياه الملوثة على الكائنات الحية المائية

يعتبر إنتاج الأسماك من ضمن أبرز الخدمات التي تقدمها الأنظمة ، الإيكولوجية المائية ، حيث يعتمد ما يقدر بحوالي 250 مليون شخص على مصائد الأسماك من أجل الطعام والدخل لكن تؤثر المواد السامة في المياه على الحيوانات البحرية و تتسبب في قتلها و تمثل الانبعاثات مثل أكسيد الكربون ، والنيتروجين والكبريت إلى الجو عن طريق تحلل المواد العضوية واحتراق الوقود الأحفوري.السبب في تحمض مياه الأمطار في كل من كندا والبلدان الاسكندينافية الأكثر تضررا من الهطل الحمضي في العقود الأخيرة،

[1] تقرير المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي و تحديات تغير المناخ و الطاقة الحيوية، الآفات و الأمراض العابرة للحدود المرتبطة بالمناخ، روما، 2008،ص 72.

[2] عبد الجليل الشعوبي، الحق في الصحة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الجزائر ،2016،ص156.

ويتعرضوا لفقدان النباتات المغمورة في المياه والأسماك والقشريات والرخويات والبرمائيات ، وهو ما يتسبب في فقد موارد توفر الغذاء في مثل تلك المناطق.

تتسبب التهديدات البيئية الطبيعية و غير الطبيعية في التأثير على جودة الغذاء و بالتالي تمنع بناء الأمن الغذائي، بأمراض مختلفة تؤدي إلى تدني أو انعدام جودة الغذاء أو الماء أو إلى مشاكل الصرف الصحي...الخ .و حسب تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2011 أن سوء التغذية تسبب في وفاة حوالي 70000 من الأطفال في السنة و العدد يختلف باختلاف الإحصائيات، و أن الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن، و الذي تعد جودة الغذاء أحد الأسباب المؤدية إليه، هم الأكثر عرضة للأمراض المعدية، ناهيك عن ما يسببه نقص التغذية من إعاقة في النمو المعرفي و العلمي و الحد من فرص العمل والمشاركة في الحياة الاجتماعية كما يتعرض الملايين من الناس إلى الإصابة بالأمراض بسبب عدم جودة الغذاء، مثل مرض الملاريا، الإسهال، مرض الكبد، مرض الأمعاء.[1]

يحتمل أن تزيد حدة الكوارث الطبيعية في المستقبل و يزيد تأثيرها على الأمن الغذائي، سواء لاستمرار التأثيرات الحالية أو تجدد تأثيرات أخرى، و بالتالي تمنع استدامة الم وارد الطبيعية بسبب تأثر الأراضي خاصة الصالحة للزراعة بتلك الكوارث، سواء الكوارث المائية مثل الفيضانات والجفاف أو الكوارث الجغرافية مثل الزلازل، و نأخذ مثال الجفاف حيث يتوقع أن العديد من مناطق العالم المعرضة حاليا للجفاف ستكون معرضة له في السنوات المقبلة، و تأثر مورد الماء وعدم استدامته يعني احتمال تأثر بناء أمن غذائي مستدام، و أغلب تلك المناطق تقع في المناطق الجنوبية و كذا الشمالية لإفريقيا، أغلب منطقة الشرق الأوسط، وسط آسيا، وجنوب و شرق أستراليا.

و المثال على ذلك موجة الجفاف التي تعرضت لها أفغانستان سنة 2008 التي ما تزال آثارها مستمرة ، حيث أدت إلى حالات مجاعة و اللا أمن الغذائي بسبب استمرار الجفاف وعدم قدرة الدولة على مواجه أثاره، و هو ما أدى إلى تفاقم الوضع مستقبلا حيث ساهم في اشتداد الصراع وإعاقة و صول المساعدات الغذائية للمتضررين.

[1] تقرير منظمة الصحة العالمية ، السلامة الغذائية في وقت الكوارث الطبيعية ،2005 ،ص102

في الدول العربية يعاني إنتاج المحاصيل من التدني المستمر بسبب الجفاف و ندرة المياه التي تكون في بعض الأحيان حادة جدا، مما يؤثر على إنتاج الأغذية الأساسية ، و بما أن الوضع ما يزال مستمرا فإنه يؤثر على توفر الغذاء مستقبلا أو على المخزون الغذائي الحالي، و بالتالي لجوء الدول للاستيراد وهو ما يهدد الأمن الغذائي للأجيال المقبلة.

خاتمة:

لبناء أمن غذائي وتجسيد الحق في الغذاء الكافي والمستدام يجب التعامل و مواجهة التهديدات الطبيعية التي تمثل عائقا أمام الدول لكسب هذا الرهان ، حيث أنه هناك بعض الدول التي تعاني من تأثير تلك التهديدات رغم أن التهديد لا يقع على إقليمها مباشرة ، و ذلك للطبيعة العابرة للحدود للمشاكل الطبيعية.

إضافة إلى أن أثار تلك التهديدات ترمي بثقلها على الأمن الغذائي لا تتميز بالحتمية و اليقين، بل تمتاز بالنسبية و عدم اليقين الثابت والمطلق.

كما أن مواجهة تأثيراتها يفوق في غالب الأحيان قدرة دولة بمفردها على المواجهة . لذا يجب أن تكون استراتيجيات و آليات مواجهة التهديدات الطبيعية ذات طابع عالمي، و أن يكون هناك تعاون دولي من اجل تحقيقها ، و قبل كل ذلك يجب أن تمتاز بالاستباقية و بجعل الاستدامة والتنمية من أولى الاهتمامات التي تسعى الدول لتحقيقها على مختلف المجالات الأخرى .

إن الاهتمام الكبير للدول بمواجهة التهديدات الطبيعية ومحاربة الجوع لبناء الأمن الغذائي يرجع إلى سعيها نحو بناء الأمن الإنساني ، و أن أبعاد الأمن الغذائي مترابطة و غير منفصلة و تأثر أي بعد منها يعني تأثر الأبعاد الأخرى، وهذا البعد يرتبط بالأبعاد الأخرى للأمن الإنساني.

كما يرتبط الأمن لإنساني بالتمكين من حقوق الإنسان و الانتفاع من التنمية على قدر المساواة، غير المطلقة، بين الشعوب. و قد استوجبت تلك المواجهة و التعامل مع التهديدات الطبيعية على الدول أن تتعاون فيما بينها و مع غيرها من الهيئات الدولية و غير الدولية وذلك من خلال استراتيجية التعاون المتبادل ، كما تعمل الدول ، بنوع من الإلزام على البعض منها ، من التخفيف من مسببات تلك التهديدات أو إيجاد الحلول المستدامة لها و التي تبني الأمن الغذائي و تحقق الاستدامة الغذائية لمحاربة الجوع وضمان غذاء

صحي، كاف ومستدام وآمن من التعديلات الجينية التي تمس بهذه الحقوق ومراقبة الصناعة الغذائية لضمان جودة الغذاء الذي ترتبط به البشرية وجودا وعدما.

الغذاء المستدام والكافي كضمان لتحقيق حق الانسان في الغذاء والتحرر من الجوع

Sufficient and sustainable food as a guarantee for the realization of the human right to food and freedom from hunger

د. بوعمرة آسيا (جامعة الجزائر 01)

Dr. Assia BOUAMRA (University of Algiers 01)

Abstract

The right to adequate food is one of the basic human rights, as every person has the right to live in dignity and free from hunger.

Consequently, the right to adequate food is a right for every individual in every country. This is what most countries recognize. It is also a guaranteed right in both international human rights law and international humanitarian law in times of peace as well as war.

Despite this, and the abundance of food that characterizes the world, which according to the studies of the World Food Organization reaches to the production of what can satisfy the hunger of nearly 12 billion people, but many people still suffer from malnutrition, in the entire world, which is equivalent to twice the current population.

From this standpoint, we pose the following problem:

To what extent can sustainable food free people from hunger and want? How did countries seek to recognize it as a human right?

Keywords: the right to sustainable food; basic human rights; international endeavors; World Nutrition Organization.

مستخلص:

يعد الحق في الغذاء الكافي من حقوق الإنسان الأساسية، ذلك أن لكل انسان الحق في العيش بكرامة وفي منأى من الجوع.

وبالتالي فالحق في الغذاء الكافي هو حق لكل فرد في كل دولة، هذا ما تقره غالبية الدول، كما أنه حق مضمون في كل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في زمن السلم كما الحرب.

ورغم ذلك، وما يتميز به العالم من الوفرة في الغذاء الذي حسب دراسات المنظمة العالمية للتغذية يصل الى انتاج ما يمكنه سد جوع ما يقارب 12 مليار نسمة، إلا أن عديد الناس مازالت تعاني من سوء التغذية، في العالم بأسره أي ما يعادل ضعف عدد السكان الحالي.

فإلى أي مدى يمكن للغذاء المستدام تحرير الانسان من الجوع والفاقة؟ وكيف سعت الدول من أجل إقراره كحق من حقوق الانسان؟

الكلمات المفتاحية: الحق في الغذاء المستدام؛ حقوق الإنسان الأساسية؛ المساعي الدولية؛ المنظمة العالمية للتغذية.

مقدمة:

يقول الله تعالى في محكم "تنزيله فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف".

يعد الحق في الغذاء حقا من حقوق الانسان الأساسية، وقد نصت على ذلك النصوص القانونية والمواثيق الدولية والصكوك العالمية.

كما يعود أصل مصطلح الأمن الغذائي الى أزمة الغذاء العالمية في السنوات ما بين 1974 و1976،حيث واجهت الدول النامية أزمة غذائية منقطعة النظير[1].

[1] ناصر مراد، سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية، حالة الجزائر، مجلة جديد الاقتصاد، 2010، عدد5، ص54.

كما عرفته الجزائر في المادة الثالثة من قانون التوجيه الفلاحي [1]بكونه يضم مجالات عديدة أهمها القدرة على الحصول على الغذاء وتوفيره وكذلك تحقيق الجودة والسلامة في الغذاء.

وبالتالي فالحق في الغذاء الكافي هو حق لكل فرد في كل دولة، هذا ما تقره غالبية الدول، كما أنه حق مضمون في كل من القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في زمن السلم كما الحرب. ورغم ذلك، وما يتميز به العالم من الوفرة في الغذاء الذي حسب دراسات المنظمة العالمية للتغذية[2] يصل الى انتاج ما يمكنه سد جوع ما يقارب 12 مليار نسمة ، الا ان عديد الناس مازالت تعاني من سوء التغذية، في العالم بأسره أي ما يعادل ضعف عدد السكان الحالي.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للغذاء المستدام تحرير الانسان من الجوع والفاقة؟ وفيم تتمثل المساعي الدولية من أجل إقراره كحق من حقوق الانسان؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم اتباع المنهج الوصفي الذي يعنى بدراسة ظاهرة الجوع في العالم وسبل مكافحتها من اجل تحقيق الغذاء المستدام، والمقارن بدراسة مختلف القوانين والمساعي الدولية والوطنية المختلفة بهدف القضاء على الجوع وتأمين الغذاء المستدام، كل ذلك في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مفهوم الحق في الغذاء المستدام والكافي.

المبحث الثاني: المساعي الدولية للاعتراف بالحق في الغذاء الكافي والتحرر من الجوع.

المبحث الأول: مفهوم الحق في الغذاء المستدام والكافي

جاء في نص المادة رقم 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أنه لكل فرد الحق في الغذاء كما تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف

[2] قانون التوجيه الفلاحي رقم 16/08 المتعلق بالتوجيه الفلاحي، العدد، السنة الخامسة والاربعون، 2008/08/10.

[3] **منظمة الأغذية والزراعة** Food and Agriculture Organization كما تعرف باسم **فاو** نسبة إلى الاختصار FAO هي منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع في العالم. ويقوم بإدارتها حالياً شو دنيو.

له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية، كما تتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الرضاء الحر.

واعترافا بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع، تقوم الدول الأطراف في هذا العهد، بمجهودها الفردي وعن طريق التعاون الدولي، باتخاذ التدابير المشتملة على برامج محددة ملموسة واللازمة لما يلي:

-تحسين طرق إنتاج وحفظ وتوزيع المواد الغذائية، عن طريق الاستفادة الكلية من المعارف التقنية والعلمية، ونشر المعرفة بمبادئ التغذية، واستحداث أو إصلاح نظم توزيع الأراضي الزراعية بطريقة تكفل أفضل إنماء للموارد الطبيعية وانتفاع بها.

- تأمين توزيع الموارد الغذائية العالمية توزيعا عادلا في ضوء الاحتياجات، يضع في اعتباره المشاكل التي تواجهها البلدان المستوردة للأغذية والمصدرة لها على السواء.

غير أن مفهوم الحق في الغذاء يتشابه مع عديد المفاهيم، وهو ما سنتعرض له في المطلبين المواليين.

المطلب الأول: الحق في الغذاء المستدام والمفاهيم المشابهة

ان الحق في الغذاء هو الحق في الحصول بشكل منتظم، دائم وحر، إما بصورة مباشرة أو بواسطة مشتريات نقدية، على غذاء وافٍ وكافٍ من الناحيتين الكمية والنوعية، بما يتوافق مع التقاليد الثقافية للشعب الذي ينتمي إليه المستهلك ويكفل له حياة بدنية ونفسية، وفردية وجماعية[1]، مُرضية وكريمة وبمنأىً عن الخوف، إذ يُعد الحق في الغذاء عاملا جوهريًا لحياة كريمة وحيويا لإعمال العديد من الحقوق الأخرى مثل الحق في الصحة والحياة، ولا يستمد الغذاء أهميته من كونه يساعد في البقاء على قيد الحياة إنما أيضًا بسبب دوره في الإنماء الكامل لقدرات المرء الجسدية والعقلية.

[4] نبذة عن الحق في الغذاء وحقوق الانسان، ينظر الرابط: http://www.ohch.orgتم الاطلاع بتاريخ 2022/01/12. الساعة 11:00.

لذا إن الدول مُلزمة بمجهودها الفردي أو عن طريق التعاون الدولي، بوضع مجموعة من التدابير المتعلقة بإنتاج المواد الغذائية وحفظها وتوزيعها للتأكد من سهولة حصول كل فرد على غذاء كاف يحرره من الجوع وسوء التغذية.

ولا بدّ لدى إعمال الحق في الغذاء إيلاء بعض المفاهيم الاهتمام اللازم ، مثل الأمن الغذائي ، استدامة إمكانية الحصول على الغذاء حاضرًا ولأجيال المستقبل على حد سواء، والسيادة الغذائية، حق الشعوب في تحديد نظمها الغذائية والزراعية الخاصة.

ولا يقتصر الحق في الغذاء على احتواء النظام الغذائي الذي يتبعه المرء على عدد معين من السعرات الحرارية وكمية محددة من العناصر الغذائية الضرورية، وهذا يعني أنه يجب أن يملك كل شخص الامكانيات المادية والاقتصادية للحصول على الغذاء أو على وسائل إنتاجه في كل الاوقات.، كل هذا لابد أن يتبعه تحديد خصائص هذا الغذاء المستدام.

المطلب الثاني: خصائص الغذاء المستدام

قدمت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 12 إرشادات مفصّلة للدول بشأن التزاماتها باحترام الحق في الغذاء وحمايته والوفاء به . كذلك أشارت اللجنة إلى أن هذا الحق يتضمن السمات المترابطة والأساسية التالية:

- الكفاية: يجب أن يكون الغذاء المتاح للاستهلاك مناسبًا في السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي السائد.
- التوافر: يجب أن يحصل كل شخص على غذاء كاف وجيد، إما عن طريق نظم التسويق أو مباشرة من الأرض أو الموارد الطبيعية الأخرى، ولا بدّ أن تتضمن النظم الغذائية خليطًا من المغذيات الضرورية لتلبية الاحتياجات الفيزيولوجية ومن أجل التمتع بحياة صحية في كل مراحل الحياة ووفقا لنوع الجنس والمهنة، كذلك ينبغي أن يكون الغذاء خاليا من المواد الضارة ومقبولًا في سياق ثقافي معين.

- إمكانية الحصول: تشمل إمكانية الحصول على الغذاء ثلاثة عناصر أساسية هي عدم التمييز والإمكانية الاقتصادية والإمكانية المادية، ولا يجوز أن يخضع الحصول على الغذاء لأي سبب من أسباب التمييز المحظورة.

ولا بدّ أن يكون سعر الغذاء بالمستوى الذي لا يهدد الوفاء بالاحتياجات الأساسية الأخرى. وهذا يستتبع اعتماد برامج خاصة للفئات الهشة تعني الإمكانية المادية للحصول على الغذاء الكافي أي ينبغي أن يكون متاحًا لكل فرد، لا سيما الأفراد ضعاف الجسم مثل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين وضحايا الكوارث الطبيعية أو الصراعات.

- الاستدامة : يتعين على الدول اتخاذ التدابير المناسبة ووضع النظم التي تحكم عمل الجهات الفاعلة في القطاع الخاص للحؤول دون تعرض مفهوميّ توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه في الأجل الطويل للخطر بسبب الممارسات التي تؤثر في الغذاء أو الأرض أو الموارد الطبيعية[1].

المبحث الثاني: المساعي الدولية للاعتراف بالحق في الغذاء الكافي والتحرر من الجوع

إن حق الإنسان في الغذاء الكافي معترف به في العديد من الصكوك بموجب القانون الدولي والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعنى بصورة أشمل من أي صك آخر بهذا الحق، فطبقاً للمادة 11-1 من هذا العهد، تقر الدول الأطراف "بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف، وهذا يدفعنا الى نظر الحق في الغذاء المستدام كحق من حقوق الانسان مطلب أول وتخصيص المطلب الثاني للبحث في **الإقرار الدولي بالحق في الغذاء كحق من حقوق الانسان.**

المطلب الأول: الحق في الغذاء حق من حقوق الانسان

إن حق الإنسان في الغذاء الكافي معترف به في العديد من الصكوك بموجب القانون الدولي. والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعنى بصورة أشمل من أي صك آخر بهذا الحق .

[5] ينظر الرابط: http://www.escr-net.org ، تم الولوج بتاريخ 11 جانفي 2022، الساعة 10:00.

فطبقاً للمادة 11-1 من هذا العهد، تقر الدول الأطراف "بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء، والكساء، والمأوى وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية"، بينما تعترف، طبقاً للمادة 11-2، بأن تدابير أكثر استعجالاً وإلحاحاً قد تلزم لتأمين "الحق الأساسي في التحرر من الجوع وسوء التغذية". وحق الإنسان في الغذاء الكافي يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للتمتع بجميع الحقوق. فهو ينطبق على كل فرد ومن ثم فإن الإشارة في المادة 11-1 إلى "لنفسه ولأسرته" لا تعني أي تقييد لانطباق هذا الحق على الأفراد أو على ربات الأسر.

المطلب الثاني: الإقرار الدولي بالحق في الغذاء كحق من حقوق الانسان

لقد قامت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتجميع معلومات ذات أهمية تتصل بالحق في الغذاء الكافي من خلال دراستها لتقارير الدول الأطراف خلال السنوات منذ عام 1979 ولاحظت اللجنة أنه برغم ما يتوفر من مبادئ توجيهية لتقديم التقارير المتصلة بالحق في الغذاء الكافي، لم تقم سوى قلة من الدول بتوفير معلومات وافية وعلى درجة من الدقة تمكِّن اللجنة من الوقوف على الحالة السائدة في البلدان المعنية فيما يخص هذا الحق وتحديد العراقيل التي تعترض إعماله. ويهدف هذا التعليق العام إلى تحديد بعض القضايا الرئيسية التي تراها اللجنة ذات أهمية فيما يتصل بالحق في الغذاء الكافي.

وكان الباعث على إعداده طلب الدول الأعضاء أثناء مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعقود عام 1996 الداعي إلى تحديد أفضل للحقوق المتصلة بالغذاء والواردة في المادة 11 من العهد وطلب خاص إلى اللجنة بإيلاء بالغ الاهتمام لخطة العمل الصادرة عن مؤتمر القمة في معرض رصد تنفيذ التدابير المحددة التي تنص عليها المادة 11 من العهد.

واستجابة لهذين الطلبين، استعرضت اللجنة التقارير والوثائق ذات الصلة الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات والمتعلقة بالحق في الغذاء الكافي بوصفه حقاً من حقوق الإنسان، وكرست يوماً لإجراء مناقشة عامة لهذه القضية في دورتها السابعة عشرة المعقودة في عام 1997 آخذة بعين الاعتبار مشروع المدونة الدولية لقواعد السلوك بشأن حق الإنسان في الغذاء الكافي الذي أعدته المنظمات غير الحكومية الدولية، وشاركت في اجتماعين تشاوريين للخبراء بشأن الحق في الغذاء

الكافي بوصفه حقاً من حقوق الإنسان نظمتهما مفوضية الأمم المتحدة. السامية لحقوق الإنسان في جنيف في شهر كانون الأول/ديسمبر 1997، وفي روما في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1998 واشتركت في استضافة هذين الاجتماعين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

وقد أحاطت اللجنة علماً بالتقريرين النهائيين الصادرين عنهما. وفي نيسان/أبريل 1999 اشتركت اللجنة في ندوة بعنوان "جوهر النهج الذي تمليه حقوق الإنسان وأساليبه السياسية في تناول السياسات العامة والبرامج المتعلقة بالأغذية وسوء التغذية"، نظمته اللجنة الفرعية المعنية بالتغذية المنبثقة عن لجنة التنسيق الإدارية التابعة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والعشرين المعقودة في جنيف واستضافتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وتؤكد لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الحق في الغذاء الكافي يرتبط ارتباطاً لا انفصام فيه بالكرامة المتأصلة في الإنسان، وهو حق لا غنى عنه للتمتّع بحقوق الإنسان الأخرى المكرسة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. ولا يمكن أيضاً فصل هذا الحق عن العدالة الاجتماعية، وهو يستلزم انتهاج السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي الموجهة نحو القضاء على الفقر وإعمال كافة حقوق الإنسان للجميع.

وبالرغم من أن المجتمع الدولي قد أعاد التأكيد مراراً على أهمية الاحترام الكامل للحق في الغذاء الكافي لا تزال هناك فجوة مثيرة للانزعاج تفصل بين المستويات المحددة في المادة 11 من العهد والحالة السائدة في العديد من أنحاء العالم.

إن معظم سكان البلدان النامية، يعانون من الجوع المزمن، وهناك ملايين الأشخاص يعانون من المجاعة نتيجة للكوارث الطبيعية ولتزايد الصراعات الأهلية والحروب في بعض المناطق واستخدام الغذاء كسلاح سياسي. وتلاحظ اللجنة أنه برغم ما تتسم به مشاكل المجاعة وسوء التغذية في البلدان النامية من حدة بالغة في الكثير من الأحيان، فإن مشاكل سوء التغذية ونقص التغذية وغير ذلك من المشاكل ذات الصلة بالحق في الغذاء الكافي والحق في التحرر من الجوع تواجه في بعض أكثر البلدان تقدماً من الناحية

الاقتصادية. وجذور مشكلة الجوع وسوء التغذية لا تكمن أساساً في الافتقار إلى الأغذية بل إنها تكمن في حرمان قطاعات كبيرة من السكان في العالم من سبيل الحصول على الغذاء وذلك لأسباب منها الفقر[1].

إن هناك تمييز تقليدي بين نوعين من حقوق الإنسان. من ناحية، الحقوق السلبية أو المجردة التي تحترم بعدم التدخل من ناحية أخرى، حقوق إيجابية أو ملموسة تتطلب موارد لتحقيقها. ومع ذلك، فإنه في الوقت الحاضر تنازع فيما إذا كان من الممكن التمييز بوضوح بين هذين النوعين من الحقوق.

وبناءً على ذلك، يمكن تقسيم الحق في الغذاء إلى الحق السلبي في الحصول على الغذاء من خلال أفعال الشخص نفسه، والحق الإيجابي في توفير الغذاء إذا كان غير قادر على الوصول إليه. تم الاعتراف بالحق السلبي في الغذاء في وقت مبكر كما هو الحال في ما غنا كارتا في إنجلترا عام 1215 والتي تنص على ما يلي: "لا يجوز" تجريم "أي شخص إلى حد حرمانه من وسائل عيشه ."

وفي خطابه حول الحريات الأربع، يضم الرئيس الأمريكي فرانكلين دي روزفلت واحدة من الحريات:

"التحرر من العوز أو الاحتياج ."في وقت لاحق شكلت هذه الحرية جزءًا من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 .

"كما جاء في نصوص الميثاق انه لكل فرد الحق في مستوى معيشي ملائم لصحة ورفاهة نفسه وأسرته بما في ذلك الطعام والملبس والمسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية اللازمة، والحق في الأمن في حالة البطالة، المرض أو الإعاقة أو الترمل أو الشيخوخة أو غيرها من أسباب العيش في ظروف خارجة عن إرادته "(المادة 25) .

في العام 1966أعاد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التأكيد على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحق في مستوى معيشي لائق، بالإضافة إلى الاعتراف على وجه التحديد بالحق في التحرر من الجوع. ينص العهد على :

"حق كل فرد في مستوى معيشي لائق له ولأسرته، بما في ذلك الغذاء الكافي" (المادة 11-1) و "الحق الأساسي للجميع في التحرر من الجوع" المادة 11.

[6] الحق في الغذاء الكافي، ينظر الرابط http://hrlibrary.umn.edu تاريخ الاطلاع 2022/01/11، الساعة 11:00

- 1976 دخول العهد حيز التنفيذ .

-1987إنشاء لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشرف على تنفيذ العهد والشروع في تفسير قانوني أكثر للعهد .

- 1999اعتمدت اللجنة التعليق العام رقم 12 "الحق في الغذاء الكافي"، الذي يصف الالتزامات المختلفة للدول الملتزمة بالعهد فيما يتعلق بالحق في الغذاء .

- 2009اعتماد البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجعل الحق في الغذاء قابلاً للتقاضي على المستوى الدولي .

- 1974اعتماد الإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية في مؤتمر الأغذية العالمي.

- 1988اعتماد الحق في الغذاء في البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية "بروتوكول سان سلفادور ."

- 1996منظمة الأغذية والزراعة الفاو تنظم مؤتمر الأغذية العالمي لعام 1996 في روما، مما أدى إلى تصريح روما بشأن الأمن الغذائي العالمي.

- 2004اعتمدت منظمة الفاو المبادئ التوجيهية بشأن الحق في الغذاء، حيث قدمت توجيهات للدول بشأن كيفية تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالحق في الغذاء .وبدأت صياغة المبادئ التوجيهية نتيجة لمؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام .2002

- 2000إنشاء ولاية المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء .

- 2000اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام 2015[1] .

- 2012تم اعتماد اتفاقية المعونة الغذائية كنتيجة لاتفاقية المعونة الغذائية (1985) ، مما يجعلها أول معاهدة دولية ملزمة قانونياً بشأن المعونة الغذائية .

[7] موسوعة ويكيبيديا الحرة، ينظر الرابط: http:// ar.wikipedia.org

إن الحق في الغذاء الكافي هو التزام قانوني بموجب القانون الدولي. وقد تم الاعتراف به لأول مرة كحق من حقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 25) في عام، وفي عام 1966اعتُمد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وينص على ضمانة قانونية للحق الأساسي في التحرر من الجوع والإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي المادة 11، وحتى الآن صادقت 171 من الدول الأطراف على هذا الاتفاق الملزم.

كما تقدم المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء، وما يليها من المبادئ التوجيهية ذات الصلة، مثل المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات والمبادئ التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك صغيرة الحجم، وكذلك الأطر العالمية مثل الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، وتقديم إرشادات حول الإجراءات والعمليات اللازمة لإعمال الحق في الغذاء الكافي؛ كما تسهل هذه المبادئ تصميم أطر السياسات والبرامج والأطر القانونية والمؤسسية وتنفيذها ومراقبتها على الصعيد الوطني[1].

وتساعد إحدى النهج القائمة على حقوق الإنسان الدول على الوفاء بالتزاماتها من خلال رعاية بيئة داعمة مواتية تدعم اعتماد الأفراد على أنفسهم دون إهدار لكرامتهم.

إذا وضعت السياسات الفئات الأكثر ضعفاً على رأس أولوياتها وأشركت كافة الأطراف المعنية منذ المراحل الأولى، فإنها ستصبح أكثر اتساقاً، وستصبح الجهود الوطنية أكثر فعالية، بما فيها الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها في جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة، ولا سيما الهدف الثاني .

إن كوفيد-19 يضع حق الناس في الحصول على الغذاء الكافي على المحك في كل بلدان العالم، حتى بالنسبة لهؤلاء الذين لم يسبق لهم قط أن كانوا عُرضة للخطر من قبل[2].

[1] زيان برابح، بن سونة عبد القادر، ا لتنمية الزراعية المستدامة كاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الدراسات القانونية، جامعة المدية،3 جوان 2020، ص 54 الى 64.

[2] كمال حوشين إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر2007.

ويبرهن الوباء على أهمية الوقاية والاستعداد وعلى أهمية توفر الأغذية الصحية وكونها في متناول الجميع. وهناك حاجة إلى اعتماد نهج متكامل يولي اهتماما أكبر للروابط بين الغذاء والصحة[1] وجميع حقوق الإنسان.

خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية الى النتائج التالية:

- لقد تم إنتاج ما يكفي من الغذاء للجميع، ومع هذا، فإن نحو 811 مليون شخص يعانون من المجاعة وثلاثة مليارات يعجزون عن الحصول على تغذية صحية، من حق كل امرأة ورجل وطفل أن يحصلوا على الغذاء الملائم.
- يعد الحق في الحصول على الغذاء الكافي حقاً من حقوق الإنسان. فمن حق كل امرأة ورجل وطفل أن يجد ما يكفيه أو يكفيها بطريقة كريمة. ولا بد من اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في الأمن الغذائي والتغذية لكونه عاملا أساسياً لمعالجة الأسباب الجذرية المؤدية إلى الجوع وسوء التغذية.
- يعد التخلص من الجوع من حقوق الإنسان الرئيسية وكذلك من الأهداف الدستورية لمنظمة الأغذية والزراعة وقد اعتمدت الدول الأعضاء في المنظمة في عام 2004 "المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في إطار الأمن الغذائي الوطني": المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء.

ومنه نقترح:

- ضرورة دعم المنظمة العالمية للتغذية الدول التي تنفذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء.
- ضرورة وضع المنهجيات والأدوات التحليلية، والمساعدة في صياغة السياسات والبرامج وتنفيذها، وتنمية قدرات الجهات الفاعلة الأساسية وتعزيزها، ودعم الحوكمة السليمة للأمن الغذائي والتغذية على المستوى العالمي والإقليمي بغية تحقيق الغذاء المستدام.

[1] ر قام جميلة. الأمن الغذائي في الدول العربية. أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر 2006.

الغذاء المستدام و الزراعة المستدامة

Sustainable Food and Sustainable Agriculture

د. كودري فاطمة الزهرة (جامعة الجزائر01) – د. مامي هاجر (وزاة المالية ، الجزائر)

Dr. Koudri Fatima Zahra (University of Algiers 01) - Dr. Mami Hadjer (Ministry of Finance, Algeria)

Abstract

Sustainable food is the ability of society to provide the basic needs of food for its citizens, and to ensure a minimum level of those needs regularly, by producing food locally, and importing what is necessary to fill the shortage in local production, and sustainable agriculture has an important role in achieving sustainable food security, as it ensures the provision of materials It provides basic food for current and future generations, provides job opportunities in the agricultural sector, contributes to individual income and achieves self-sufficiency for the community.

Sustainable food and sustainable agriculture have many obstacles, including the lack of water resources and forest fires. Therefore, we discussed the efforts made internationally to solve the food crisis, such as the efforts of the Food and Agriculture Organization (FAW), the Arab Organization for Agricultural Development (AOAD), and we also referred to local efforts to achieve sustainable food. And we proposed solutions to the obstacles facing sustainable development in the field of food and agriculture in Algeria

Keywords: Sustainable Food, Sustainable Agriculture, Food Security, Self-Sustainment, Sustainable Development.

مستخلص:

إن الغذاء المستدام هو قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء لمواطنيه، وضمان حد أدنى منى تلك الاحتياجات بانتظام، بإنتاج الغذاء محليا، واستيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي، والزراعة المستدامة لها دور هام في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، فهي ضمان توفير المواد الغذائية الأساسية للأجيال الحالية و المستقبلية، وتوفر فرص عمل في القطاع الزراعي وتساهم في الدخل الفردي و تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع.

للغذاء المستدام والزراعة المستدامة عراقيل عديدة، من بينها نقص الموارد المائية وحرائق الغابات، لذلك تطرقنا للجهود المبذولة دوليا لحل أزمة الغذاء كجهود منظمة الأغذية والزراعة (F.A.W)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (A.O.A.D) وكذلك أشرنا للجهود المحلية في تحقيق الغذاء المستدام، واقترحنا حلولا للعراقيل التي تواجه التنمية المستدامة في مجال الغذاء والزراعة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الغذاء المستدام، الزراعة المستدامة، الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، التنمية المستدامة.

مقدمة

إن الغذاء المستدام يكمن في قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء من خلال تحقيق قدرة مواطنيها على حصولهم على الغذاء الكافي والصحي بفاتورة تتناسب والدخل المتوسط للمواطن، فانعدام الغذاء المستدام لا يقصد به الانعدام فقط بل كذلك نقص الغذاء أو وجود غذاء غير صحي، أو وجود غذاء بأسعار مرتفعة تتجاوز القدرة الشرائية للمواطن.

إن تحقيق الاكتفاء في مجال الغذاء له أهمية كبرى، فقد توفره الدولة لمواطنيها من خلال الاستيراد أو من خلال دعم القطاع الفلاحي والتنمية الزراعية، وقد أصبحت الدول أمام حل وحيد للنهوض باقتصادها وتحقيق اكتفائها الذاتي، ألا وهو التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام ولعل الأهمية القصوى

للموضوع تبرز أمام التغيرات في الأسواق الغذائية العالمية، باعتراف من "منظمة الأمم المتحدة" حيث ورد بموقعها الالكتروني تقرير لحالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2020 حيث أشارت أن ما يقارب 690 مليون شخص كان يعاني من الجوع سنة 2019، بالإضافة إلى ذلك الكثير من الأشخاص غير القادرين على تناول أغذية صحية أو مغذية، كما أضافت أن جائحة كورونا قد تدفع ب 130 مليون شخص إضافي إلى دائرة الجوع بعد أن كان الإنتاج الغذائي يتأثر بالظروف الجوية والمناخية للدول المنتجة في 2006.

إن معظم الدول تسعى إلى جانب الأمم المتحدة لإنهاء الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة وهذا الهدف لا يتحقق إلا بمضاعفة الإنتاجية الزراعية وضمان استدامة الغذاء ودعم الاستثمار الفلاحي والزراعي فهل اتخذت الدول الحلول اللازمة لتوفير الغذاء المستدام، باللجوء للزراعة المستدامة؟ أو بعبارة أخرى ما هو مفهوم الغذاء المستدام والزراعة المستدامة وما هي المعوقات التي تحول دون تحقيق كل منهما؟ وما هي الحلول أو الجهود الوطنية والدولية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة والغذاء؟

للإجابة عن هذه الإشكالية كان لابد علينا من تقسيم البحث إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للغذاء المستدام والزارعة المستدامة، أما المبحث الثاني فدرسنا فيه الجهود المبذولة و الحلول المقترحة لتحقيق الغذاء والزراعة المستدامين، وقد استعنا بالمنهج الوصفي في تعريف الغذاء المستدام و الزارعة المستدامة مع العوائق التي تواجه كلا منهما، كما استعنا بالمنهج التحليلي لدراسة الجهود المبذولة لحل معوقات أزمة الغذاء و الاقتراحات و الحلول التي تخفف أو تزيل هذه الأزمة.

المبحث الأول: الإطار النظري للغذاء المستدام والزراعة المستدامة

مصطلح الغذاء المستدام يتناسق مع الأمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي الغذائي، الغذاء الآمن صحيا ... إلخ من المصطلحات التي تدل على معان متشابهة والتي يقصد منها محاولة الدول لتحقيق الاكتفاء الذاتي لمواطنيها في مجال الغذاء والذي يتحقق عادة بالتنمية في المجال الزراعي و الفلاحي، لأن إهدار أموال طائلة في استيراد الغذاء هو أمر مذموم ومعيب و مُكلِف، فلا خير في أمة تأكل مما لم تزرع، لذلك يقع على عاتق الدول التي تسعى لتحقيق الأمن الغذائي المستدام، استغلال الأراضي الزراعية وتحسين كفاءة مواردها البشرية في المجال الفلاحي وتدعيم هؤلاء(المزارعين، الفلاحين وسكان الجبال والأرياف) بالوسائل المادية الكافية من

أجل تحقيق الإنتاج الغذائي والزراعي، وتعويضهم في الخسائر الناتجة عن تغير المناخ والحرائق، لأن هؤلاء ليسوا تجارا بل هم جنود الأمن الغذائي الذين يعتمدون على الأيدي العاملة والتضامن الأسري لتحقيق الرفاهية الغذائية للوطن، وهكذا نجد تناسقا ظاهرا بين فكرة الغذاء المستدام والزراعة المستدامة، فهذه الأخيرة هي الوسيلة المثلى لتحقيق الغذاء المستدام، فما هو مفهوم كل منهما وما هي المعوقات التي تواجهها، وما هي المبادئ الأساسية لاستدامة الغذاء والزراعة، وما هي الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال الزراعة المستدامة.

المطلب الأول : مفهوم الغذاء المستدام والزراعة المستدامة

يقصد بالغذاء المستدام عموما: وفرة الغذاء، وعدم نقصه وعدم ارتفاع أسعاره مقارنة بالقدرة الشرائية كما يشترط في الغذاء أن يكون سليما وصحيا وفقا لمعايير الدولية.

الفرع الأول: تعريف الغذاء المستدام

إن الغذاء المستدام هو " توفير السلع الغذائية بكميات كافية ونوعيات معيارية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم داخل البلد، وبأسعار تتوافق ومستويات دخولهم بصورة مستمرة ومستدامة. "[1]

كما يمكن تعريف الأمن الغذائي بأنه: "قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء لمواطنيه، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام عبر إنتاج السلع الغذائية محليا وتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات لاستخدامها في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج الغذائي، وبون أي تعهدات أو ضغوطات أيا كان نوعها"[2] وللأمن الغذائي جملة من العناصر يرتكز عليها، تتمثل في توفير السلع الغذائية، الاستمرارية والدوام في توفير هذه السلع الغذائية، بالإضافة لتوفير مناصب الشغل لاستقرار الدخل الفردي الذي يسمح بتغطية نفقات السلع الغذائية.[3]

---

[1] رزيقة غراب، مقال بعنوان إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر، واقع وآفاق مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، سنة 2015، ص 54.

[2] بقنيش عثمان و معمر يوسف ، مساعي تحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر ورهاناته في ظل تداعيات تحرير التجارة الدولية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 13 جويلية 2018، ص 178.

[3] زيان برابح وسونة عبد القادر ، مقال بعنوان التنمية الزراعية المستدامة كاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الدراسات القانونية المجلد 06 العدد 02 السنة 2020 ص 56.

الفرع الثاني : تعريف الزراعة المستدامة

يقصد بالزراعة المستدامة الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية قصد أو بهدف تحقيق زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاج الزراعي وزيادة الدخل القومي بما يحقق ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد بصفة متواصلة ومستمرة عبر الأجيال مع المحافظة على التنوع والتوازن البيئي، وذلك بأسلوب علمي مدروس يستند للبحوث العلمية الزراعية، ويعمل على توفير فرص العمل في الميدان الزراعي ورفع الدخل الفردي.[1]

وجدير بالذكر أن الزراعة المستدامة لها دور هام وكبير في تحقيق التنمية المستدامة للبلاد حيث ورد بتقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO):[2]

"إن ضمان استدامة الغذاء والزراعة يمكن أن يساهم بشكل كبير في إعادة تنشيط المشهد الريفي وتحقيق نمو شامل للبلدان ودفع عجلة التغيير الإيجابي من خلال خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

ويمكن تبسيط مفهوم الزراعة المستدامة أو التنمية الزراعية المستدامة بأنها" ضمان توفير المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع توفير فرص

مستمر ودخل كاف بما يضمن الحياة الكريمة بالإضافة الى التقليل من تأثر القطاع الزراعي بالعوامل الطبيعية والمخاطر الأخرى.[3]

ومن خلال المقارنة بين المفهومين "الغذاء المستدام" والزراعة المستدامة" نستنتج أن المقصد واحد وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع في مجال الغذاء في الحال والمستقبل، وتعد الزراعة المستدامة الوسيلة المثالية والفعالة لتوفير الغذاء المستدام وتحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي، فما هي المعوقات التي تؤثر عليهما؟

---

[1] زيان برابح و سونة عبد القادر ، المرجع نفسه، ص 60.

[2] تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بالقاهرة 2019 تحت عنوان" تحويل الغذاء والزراعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (ص4) منشور بالأنترنت وهو تقرير موجه لصانعي القرار و المسؤولين عن البرامج الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة لعام 2030. اطلعت عليه بتاريخ 25 /01/ 2022.

[3] بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية المستدامة ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 13 جوان 2013 ص 186.

المطلب الثاني : المعوقات التي تواجه الغذاء والزراعة المستدامين

من بين المعوقات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي والزراعة المستدامة نجد أزمة وفرة المياه، وأزمة الحرائق، انخفاض اليد العاملة في مجال الزراعة وتربية المواشي والصيد البحري خاصة في ظل تزايد الهجرة خارج الوطن، والهجرة من الأرياف للمدن بالإضافة لزيادة النمو الديمغرافي مقابل كثرة البطالة الناتجة عن جائحة كورونا في السنوات الأخيرة، بالإضافة للتغيير المناخي الذي كثرت بموجبه الحرارة وأصبحت الأمطار شبه نادرة وفي ظل هذه الظروف ظهر تجار الأزمات الذين اتخذوا من المضاربة و رفع الأسعار لنهب جيوب الفقراء وهذا ما سنتطرق إليه في الفروع التالية:

الفرع الأول : تدني القدرة الإنتاجية للغذاء بسبب تذبذب الموارد المائية

تقوم الزراعة في الجزائر على نظام الإنتاج المطري الذي يعتمد على سقوط الأمطار وهذا ما يعرض الإنتاج لتقلبات بحسب انتظام أو وفرة الأمطار من عدمها[1] كما أن الزيادة السريعة للسكان أو ارتفاع النمو الديمغرافي ساهم في عدم الاكتفاء الذاتي، ويعاب على الإنتاج المطري ارتباطه باحتمالية وفرة الأمطار من عدمها مما يعيق الوفرة والاستدامة للمنتوج في حين أن نظام الأمطار المصطنعة هو الأفضل، كما أن هذا العائق يزداد أثره بسبب منع الفلاحين والمزارعين من حفر الآبار إلا بوجود رخصة، وقد يصعب الحصول على هذه الرخصة في ظل البيروقراطية المعروفة.

إن الدستور الجزائري في المادة 63 منه كرس حق المواطن في الماء والبيئة السليمة في إطار التنمية المستدامة، حيث نصت م 63 على أن "تسهر الدولة على تمكين المواطن من: الحصول على ماء الشرب، وتعمل على المحافظة عليه للأجيال القادمة...".

غير أن منع المواطن أو الفلاح من حفر بئر في ملكيته الخاصة يعد مخالفا لحقه الدستوري في الحصول على الماء الشروب، فرغم تقييد حفر الآبار بالرخص من السلطات المختصة، إلا أن تعسف هذه الأخيرة وضع الكثير من المواطنين في أزمة عطش وعرّض الكثير من الفلاحين لجفاف أرضهم وتلاف محصولهم.

[1] أ، غلابي فوزية ، التنمية الزراعية المستدامة وإشكالية الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية "بحوث اقتصادية"، العدد 31، جوان 2009، المجلد ب ص 8،9.

الفرع الثاني: دور حرائق الغابات في إهدار ثروة حيوانية ونباتية هامة

إن الحرائق الكثيرة التي عرفتها الجزائر ومختلف دول العالم تؤثر بلا شك على المساحات الخضراء والثروة الحيوانية، غير أن الحرائق الأخيرة التي شهدتها الجزائر هذا الصيف الماضي (صيف 2021) أكلت الأخضر واليابس، وحرقت قلوب الجزائريين عن إخوانهم المحاصرين بالنيران في ولايات عديدة، كما حرقت أشجار الزيتون التي ترمز للحياة والسلام وقيل أنها ترمز للصمود والمقاومة،[1] كما وصفها النبي صلى الله عليه وسلم بالشجرة المباركة، وقد تصدرت حرائق الجزائر في أوت 2021 كل الصحف والمواقع [2] من حيث الإحصائيات والخسائر حيث بلغ عدد الوفيات 65شخص كما أدت الحرائق لإتلاف 5000 هكتار من الأشجار المثمرة وحوالي 19000 من الثروة الحيوانية، بالإضافة لتعطيل شبكة الكهرباء لأكثر من 35 بلدة.

المبحث الثاني : الجهود المبذولة لتحقيق الغذاء والزراعة المستدامين

إن تحقيق الأمن الغذائي المستدام يحظى باهتمام محلي ودولي بل عالمي نظرا لأهميته في حياة وصحة البشرية، ولأن الزراعة المستدامة هي الوسيلة المثلى لتحقيق الغذاء المستدام كذلك حظيت باهتمام المنظمات والدول، وبهذا نجد الجهود المبذولة لتحقيق ديمومة الغذاء والزراعة تتوزع إلى جهود وطنية و جهود دولية، فهناك تعاون دولي لتحقيق التنمية المستدامة في مجال الغذاء والزراعة.

المطلب الأول : الجهود الدولية لدعم الغذاء المستدام والزراعة المستدامة

هناك جهود إقليمية وجهود عالمية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام والزراعة المستدامة وبهذا سنقدم نموذجا عن الجهود العالمية ممثلة بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، ومثال للجهود الإقليمية والتي تعد الجزائر طرفا فيها، وهي المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD).

الفرع الأول : دور منظمة الأغذية والزراعة في تحقيق الغذاء المستدام والزراعة المستدامة

منظمة الأغذية والزراعة (FAO) هي وكالة مقرها بروما بإيطاليا تابعة للأمم المتحدة هدفها هو القضاء على الجوع في العالم وتحقيق الأمن الغذائي للجميع وتعمل المنظمة على أكثر من 130 دولة على مستوى العالم مع

[1] عبير يونس، شجرة الزيتون ثقافة الحياة والسلام، موقع البيان مقال منشور بتاريخ 2012/12/02 اطلعت عليه بتاريخ 2022/01/31.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية (WWW.APS.DZ)، موقع (WWW.ALarabiya.NET) وموقع WIKIPEDIA.....الخ اطلعت عليها بتاريخ 2022/01/31.

أكثر من 194 دولة عضو، وقد تم تأسيس الفاو (FAO) في سنة 1946 وقد عقدت منذ تأسيسها عدة مؤتمرات وملتقيات من بينها المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي 1980 ومؤتمر القمة العالمي للأغذية في 2002، ومؤتمر الفاو عن تغيير المناخ، وأطلقت عدة مبادارت للقضاء على الجوع في العالم مثل: الإغاثة الطارئة لباكستان، إعلان الفاو استئصال الطاعون في 2011، إعلانها لأهداف وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وذلك من 2016، كما أطلقت مبادرة يدا بيد سنة 2019 قصد التعاون الدولي للقضاء على الجوع[1].

ولمنظمة الفاو أهداف هامة حيث تسعى لتحقيق استدامة الغذاء والزراعة بناءا على مناهج ومبادئ علمية.

أولا: المبادئ الأساسية لاستدامة الغذاء والزراعة لدى الفاو (FAO) [2]

إن استدامة الغذاء والزراعة تتحقق بحسن تسيير الموارد الطبيعية لتوفير الغذاء حاضرا ومستقبلا ولأجل ذلك لا بد من احترام وتحقيق المبادئ الأساسية لاستدامة الغذاء والزراعة وهي 5 مبادئ مذكورة بموقع منظمة الأغذية والزراعة نختصرها في العناصر التالية:

– **زيادة الإنتاجية والقيمة المضافة في النظام الغذائي:** تحسين كفاءة استخدام الإنتاج الغذائي والزراعي بالاعتماد على نظم إنتاج ذكية في استخدام الماء والطاقة خاصة في ظل شح المياه.

– **حماية وتعزيز الموارد الطبيعية:** الاعتماد على الموارد الطبيعية في انتاج الأغذية والزراعة قد يتعارض مع الاستدامة، لأن هذه الأخيرة تطلب استدامة هذه الموارد الطبيعية وقد يؤدي تكثيف او كثرة استخدامها إلى انخفاض التنوع البيولوجي للمحاصيل والحيوانات وتغيير خصائص التربة مما يشكل آثار سلبية على البيئة ويهدد الإنتاج في المستقبل.

– **تحسين سبيل العيش وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل:** تعتمد الزراعة على نشاط اليد العاملة فهي توفر مصدر رزق للأسر الريفية غير أن الزراعة المستدامة تحتاج لتوفير ظروف عمل لائقة في بيئة صحية وآمنة حتى تتحقق الاستدامة.

[1] منظمة الأغذية و الزراعة مقال بعنوان "عن المنظمة"، منشور بموقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة www.Fao.org ومقال آخر بعنوان نبذة عن تاريخ المنظمة بنفس الموقع. اطلعت عليه بتاريخ 2022/02/01.

[2] مقال بعنوان مبادئ أساسية لاستدامة الأغذية والزراعة منشور بموقع www.Fao.org.

– **تعزيز قدرة الناس والمجتمعات والنظم البيئية على الصمود:** تؤثر التقلبات المناخية على تحقيق الاستدامة في الغذاء والزراعة، لذلك لا بد على المنتجين الصمود في وجه التهديدات التي تؤثر على الاستدامة سواء كانت طبيعية أو غيرها.

– **موائمة الحوكمة لتكييف مع التحديات الجديدة:** الإنتاج المستدام يحتاج لتوازن وتعاون القطاعيين العام والخاص، في ظل المساواة والشفافية وسيادة القانون، نظرا لارتباط نظم الغذاء والزراعة بالمنفعة العامة والاقتصاد.

ولن تتحقق التنمية المستدامة وفقا لمنظمة الفاو إلا بالحوكمة الفعالة والمنصفة، حيث تتحقق السياسة المناسبة و التمكينية في ظل بيئة قانونية ومؤسسة تحقق التوازن السليم بين مبادرات القطاع العام والخاص، مع ضمان المساواة والشفافية وسيادة القانون.

ثانيا: الإجراءات المقترحة من الفاو لتحقيق أهداف التنمية الغذائية والزراعة المستدامة

تسعى منظمة الفاو لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في مجال الغذاء ولأجل ذلك اقترحت 20 عشرون إجراءا لتعميم الغذاء وتوفيره وتحويل الغذاء والزراعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وهذا ما أوضحته في مقال لها[1] حيث تبنت المبادئ الخمس الواردة أعلاه، ثم حدد أهدافها والإجراءات الضرورية لتحقيق هذه الأهداف، فما هي هذه الأهداف و ما هي الإجراءات لتحقيقها؟

أ- الأهداف السبعة عشر 17 لمنظمة الأغذية والزراعة:[2]

1_القضاء على الفقر.

2_ القضاء على الجوع.

3_ الصحة الجيدة و الرفاه .

4_ التعليم الجيد.

[1] مقال لمنظمة الأغذية والزراعة بعنوان تحويل الغذاء والزراعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه ص 11.

5_ المساواة بين الجنسين.

6_المياه النظيفة والصرف الصحي.

7_ طاقة نظيفة بتكلفة ميسورة.

8_ العمل اللائق والنمو الاقتصادي.

9_ الصناعة والابتكار والبنية التحتية.

10_ الحد من انعدام المساواة.

11_ مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

12_ أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

13_ التصدي لتغير المناخ.

14_ حفظ المحيطات والبحار والمواد البحرية.

15_ حماية النظم الايكولوجية والبرية ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع.

16_ السلام والعدل والمؤسسات القوية.

17_ الشراكة من أجل أهداف التنمية المستدامة.

ب_ الإجراءات العشرون لتوجيه صناع القرار:[1]

1_تسهيل الوصول إلى الموارد المنتجة و التمويل والخدمات.

2_ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق.

3_ تشجيع تنويع الإنتاج ومصادر الدخل.

4_ بناء المعرفة لدى المنتجين وتطوير قدراتهم.

[1] المرجع نفسه ص 14_64.

5_ تعزيز صحة التربة واستعادة الأراضي.

6_حماية المياه وإدارة ندرتها.

7_ تعميم حفظ التنوع البيولوجي وحماية وظائف النظام الايكولوجي.[1]

8_الحد من الخسائر وتشجيع إعادة الاستخدام وإعادة التدوير وتعزيز الاستهلاك المستدام.

9_ تمكين الناس ومحاربة عدم المساواة.

10_تعزيز حقوق الحيازة الآمنة للرجال والنساء.

11_ استخدام أدوات الحماية الاجتماعية لتعزيز الإنتاجية والنحل.

12_ تحسين التغذية والترويج لاتباع نظم غذائية متوازنة.

13_ الوقاية من الصدمات والحماية منها وتعزيز القدرة على الصمود.

14_ الاستعداد للصدمات والاستجابة لها أي التصدي لها.

15_ التصدي لتغيير المناخ والتكيف معه.

16_ تعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود.

17_ تعزيز الحوار والتنسيق حول السياسات.

18_ تعزيز نظم الابتكار.

19_ موائمة وتحسين الاستثمارات والتمويل.

20_ تعزيز البيئة التمكنية و إصلاح الإطار المؤسسي.

[1] تساعد الزراعة الايكولوجية في المحافظة على التنوع البيولوجي وتزيد بنسبة 30% من الإنتاج مقارنة بالزراعة التقليدية، راجع المرجع أعلاه ص 50 منه.

الفرع الثاني : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ((AOAD):

المنظمة العربية للتنمية الزراعية هي مؤسسة أنشأتها جامعة الدول العربية لتطوير وتنمية الزراعة في الدول العربية ومقرها في الخرطوم عاصمة السودان تأسست عام 1970 وباشرت أعمالها في 1972 واكتملت عضوية المنظمة بانضمام كافة الدول العربية إليها عام 1980، وتعمل المنظمة على تطوير الأنشطة الزراعية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية وتحقيق التكامل الزراعي العربي.

وسنتطرق في هذا الفرع لعنصرين هامين، يتعلق الأول بأهداف المنظمة والثاني بإنجازاتها.

أولا: أهداف المنظمة

تهدف المنظمة العربية للتنمية الزراعية من خلال تنسيق التعاون بين الدول الأعضاء في العديد من المجالات والنشاطات الزراعية لاسيما:

1_ تنمية الموارد الطبيعية والبشرية في مجال الزراعة وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية.

2_ زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني واستغلال الموارد السمكية لبلوغ التكامل الزراعي بين الدول العربية بغية تحقيق الأمن الغذائي العربي.

3_ تسهيل عملية تبادل المنتجات الزراعية والسمكية بين الدول العربية.

4_ العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي المستدام بالعمل على زيادة الإنتاج الزراعي والسمكي.

5_ دعم إقامة المشاريع و الصناعة الزراعية والسمكية.

6_ النهوض بالمستوى المعيشي لليد العاملة بالقطاع الزراعي والصيد السمكي

7_ مواجهة أزمات الغذاء وتعزيز الأمن الغذائي.[1]

ثانيا: انجازات المنظمة العربية للتنمية الزراعية في مجال تنمية الغذاء والزراعة:

بالرجوع لموقع المنظمة (AOAO) نجد الأنشطة الرئيسية والانجازات التنفيذية المحققة، وقد شملت عدة مجالات كتنمية الغذاء وحماية البيئة وتدعيم المؤسسات الزراعية....، وهناك العديد من الدراسات

[1] المرجع نفسه.

والبحوث التي قامت بها المنظمة كدراسة اقتصاد الغذاء، مستقبل الغذاء، برنامج الأمن الغذائي، دراسة الموارد الطبيعية دراسة المناخ الزراعي... كل ذلك في الوطن العربي، غير أن ما يهمنا هو الجانب العلمي التنفيذي أكثر من الجانب النظري.

ولعل أهم الأنشطة والمشاريع التنفيذية تتمثل في تربية النحل، تطوير إنتاج النخيل، تنمية الثروة الحيوانية، إنشاء السدود وتحسين وسائل الري، استصلاح الأراضي الرملية، استخدام الطاقة الشمسية ...الخ [1]

ويظل التعاون العربي في مجال الغذاء محتشم لأن مجرد التعاون سيحقق الثراء لكل الدول العربية وهذا ما لن ترضاه الدول الأخرى، لأن ذلك سيحرمهم من ترويج منتجاتهم بالوطن العربي.

المطلب الثاني: الجهود الوطنية لدعم الغذاء المستدام والزراعة المستدامة بين الو اقع والمأمول

لقد حاولت السلطات في الجزائر دعم التنمية في مجال الغذاء و الزراعة فهل كان هذا الدعم كاف أم يحتاج لحلول واقتراحات إضافة كتحقيق الرفاهية للشعب الجزائري و لإشباع بطون الآلاف من الفقراء وتحقيق اكتفائهم الذاتي في مجال الغذاء.

الفرع الأول : سياسة دعم الإنتاج الغذائي في الجز ائر

لقد بذلت الجزائر جهودا لتطوير ودعم القطاع الفلاحي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في ظل التنمية الزراعية المستدامة، وسنحاول في هذا الفرع اختصار هذه الجهود من خلال الاعتماد على العشرون سنة الأخيرة (2002_2022).

من بين البرامج المعتمدة من الدولة والتي تسعى لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة نجد: "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004)، استراتيجية التنمية الريفية المستدامة(2004-2008)، سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009_2014) "[2] ، كما قامت الدولة بإتباع سياسة التجديد الفلاحي والريفي

[1] مقال بعنوان الأنشطة الرئيسية للمنظمة وإنجازاتها، جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية، منشور بالموقع www.AOAD.org اطلعت عليه بتاريخ 2022/02/01 .

[2] بقنيش معمر، يوسف عثمان، مساعي تحقيق الأمن الغذائي المستدام بالجزائر ورهاناته في ظل تداعيات تحرير التجارة الدولية، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية العدد 13 جويلية 2018.ص 186.

(2008، 2010، 2014)، حيث شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في 2008 في تنفيذ سياسة التجديد الزراعي من أجل تعزيز الأمن الغذائي الوطني ودعم الانتاج المحلي في السلع الاستهلاكية، ومحاولة تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في توفير الاحتياجات من البذور والمواشي.[1]

وبالرجوع للقوانين نجد المشرع يهتم بالقطاع الزراعي الفلاحي، حيث اصدر القانون رقم 08.16 المتعلق بالتوجيه الفلاحي[2]، والذي نص في مادته على هدف هذا القانون/"يرمي قانون التوجيه الفلاحي هذا الى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي...."

كما عرف هذا القانون الأمن الغذائي[3]، وحدد أهداف الأحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي، وهي تحديد نمط استغلال الأراضي الفلاحية (عقود الامتياز)، وتبيان حكم التصرفات الواقعة على العقار الفلاحي، كما يبين القانون كيفية حماية الصحة الحيوانية والنباتية، وتدابير ضبط المنتجات الفلاحية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وتدابير دعم المنظمات المهنية الفلاحية وحماية المستثمرين الفلاحين ومنحهم الإعانات المذكورة في التشريع والتنظيم المعمول به[4]. وبالرجوع للنصوص القانونية الجديدة، يمكن استقراء نية الحكومة الجديدة حول مدى اهتمامها بالقطاع الفلاحي، فمن حيث الشكل نجد هناك عدة مراسيم تنفيذية وقرارات وزارية في سنتين 2020،2019 ومن بينها نذكر:

1_ مرسوم تنفيذي رقم 20_213 يتضمن إنشاء هيئة تنسيقية لمكافحة التصحر ج ر عدد 45 مؤرخة في 2020/8/02 ص 10.

2_ مرسوم تنفيذي رقم 20_265 يتضمن إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية ج ر ع 57 مؤرخة في 27/ 2020/9 ص 06.

---

[1] ينظر، أسفيان حنان، دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 1، العدد 1، جوان 2016، ص 111"بتصرف"

[2] القانون رقم 08،16 المؤرخ في 01 شعبان 1429 الموافق ل 2008/02/03 يتضمن التوجيه العقاري.

[3] عرفت المادة 03 من قانون 08.16 الأمن الغذائي على أنه " حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح بالتمتع بحياة نشيطة"

[4] ينظر المواد 11.16.17 م 21.34.41.42.44 من القانون رقم 08.16 المتعلق بالتوجيه العقاري.

3_ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2019/11/19 يتضمن إنشاء وحدة بحث لتطوير الزراعات الواسعة لدى المعهد التقني للزراعات الواسعة ج ر ع 6 مؤرخة في 2020/02/02، ص 20.

4_ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19/ 11/ 2019يتضمن انشاء وحدة بحث لأنظمة انتاج المحاصيل المحمية لدى المعهد التقني لزراعة البقول والزراعات الصناعية ج ر 6، ص 23.

5_ قرار وزاري مشترك مؤرخ في 19/ 11/ 2019، يتضمن إنشاء وحدة بحث لتحسين الإنتاج والإنتاجية ونوعية منتجات أشجار الفواكه والكروم(جر 6 مؤرخة في 02 فبراير 2020 ص 26).

6_ قرار وزاري مؤرخ في 02019/12/16، يحدد النظام التقني المتعلق بنظام نتاج بذور أنواع البقوليات الغذائية وتصديقها، ج ر عدد 28 مؤرخة في 10 ماي 2020 ص 16.

يبدو لنا من خلال المرسومين التنفيذيين أعلاه، " من حيث الشكل" أن المشرع اهتم بتنمية الزراعة في المناطق الصحراوية من خلال سعيه لمكافحة التصحر وإعادة بث السد الأخضر، ومن خلال إنشاء ديوان التنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية، لكن يبقى العمل والنتائج هما الفاصل للحكم على مدى نجاح التنمية الزراعية، وبغض النظر عن هذه النصوص، يعلم الجميع مدى نجاح ووفرة المنتوج الزراعي في الصحراء الجزائرية من تمور وخضر وفواكه سواء للاستهلاك المحلي أو لتسويق أجودها لأسواق أوروبا، حيث استطاعت الجزائر حسب متابعين تصدير 50 ألف طن من المنتجات الفلاحية خلال الربع الأول من سنة 2021،[1] ويبقى القطاع الفلاحي على نقيض غالبية القطاعات الأخرى قادرا على الصمود، خاصة في ظل الأزمة الصحية مت تم استغلال الموارد الطبيعية والمادية والبشرية حسن استغلال.

إن الدعم الزراعي و الفلاحي يحتاج للتمويل، فالفلاح غالبا ما يحتاج للبذور، والآلات الزراعية وآلات الحصاد ودعم إداري من حيث منح الرخص الضرورية كرخصة حفر الآبار، ولعل القروض الفلاحية هي أكثر ما يحتاجه الفلاح، ولذلك وفرت الدولة أنواع مختلفة من القروض:

_القرض الموسمي الرفيق: قرض لمدة سنتين تتحمل وزارة الفلاحة كل الفوائد.

_القرض الاستثماري التحدي لمدة 5 سنوات.

[1] إسلام كعبش، سكاي نيوز العربية، مقال منشور على الانترنت بتاريخ 26 ماي 2021 اطلعت عليه بتاريخ 2022/02/07.

وتفاصيل هذه القروض من خصائص و إجراءات ومجالات كلها موجودة بموقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية[1].

الفرع الثاني: الاقتراحات الموجهة لصناع القرار لتكريس الغذاء والزراعة المستدامين

في ختام هذا البحث لا يفوتنا تقديم اقتراحات للصعوبات والعراقيل التي تواجه القطاع الزراعي، لتفادي استيراد المواد الغذائية الذي تكلف الدولة أموال باهظة، حيث يرجع فشل الجهود والسياسات الزراعية في تحقيق الاكتفاء لأسباب عديدة منها البيروقراطية المنتشرة في الجزائر، الجفاف الناتج عن قلة الأمطار في السنوات الأخيرة، وعدم استغلال المياه الجوفية، بالإضافة إلى الموروث الثقافي الاستعماري الذي ترك لدى عامة الناس عزوفا عن ممارسة النشاط الفلاحي والاتجاه للتجارة والمهن الحرة والإدارة والتعليم، وبقاء باقي الشباب في أزمة بطالة ساهمت في عدم القدرة على اقتناء الغذاء، ولهذا لابد من اقتراح حلول للنهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي المستدام ، ومن هذه الاقتراحات ذكر الأستاذين حميدة رابح، ساري نصر الدين اربع اقتراحات لتحقيق تنمية زراعية مستدامة في الجزائر آفاق سنة 2025 وهي:

" لتمويل والمرافقة الجوارية للمشاريع الزراعية دون بيروقراطية، تطوير الإطار التشريعي والقانوني فيما يخص القطاع الزراعي، تطوير المنتجات المتكاملة مع القطاع الزراعي، تنمية الموارد البشرية العاملة في القطاع الزراعي." [2]

ومن بين الحلول التي نقترحها مكافحة التصحر بشكل موسع ليشمل التشجير أكبر مساحة في الجزائر، كذلك نقترح دعم إبداع الشباب واختراعاتهم خاصة في مجال اختراع أدوات الإطفاء السريع لحرائق الغابات، دعم الدولة للحملة الأخيرة التي قام بها الشباب في الجزائر وهو غرس الأشجار في كل مكان، استغلال المياه الجوفية في ظل الجفاف، من أجل السقي، مع تغريم الفلاحين الذين يقومون بسقي الخضر والفواكه بالمياه الملوثة، مواصلة الدعم الريفي وتمكين الفلاحين من اقتناء أعلاف المواشي بأسعار مقبولة، وفتح الأسواق والمعارض للفلاحين لترويج منتجاتهم في إطار مبدأ "من الفلاح إلى المستهلك" حيث تكون الأسواق ملكا للدولة

[1] موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية www.madarp.gor.dz

[2] ينظر: حميدة رابح، ساري نصر الدين، مقال بعنوان نحو استراتيجية وطنية لتحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي المستدام بالجزائر مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 5، 2018، ص 75، 76.

في مختلف البلديات والولايات توفر مساحات بها مخيمات أو بنايات غير مكلفة وتقوم الدولة بتأجيرها للفلاح مقابل مبلغ رمزي شهري شريطة أن تكون أسعار المنتجات مناسبة للمواطن البسيط.

ولعل أهم اقتراح سيحل فعلا عدة أزمات هو تمكين الدولة للشباب من اقتناء قطعة أرض مساحتها حوالي 100 متر مع قرض مصغر لبناء مسكن صغير و ترك مساحة للزراعة المنزلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي للفرد ويكون القرض بدون فائدة وذلك خارج ولاية الجزائر العاصمة وهذا لتخفيف الضغط وأزمة سير الطرقات على الجزائر العاصمة، و القضاء على أزمة السكن، ولتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتزول الكثير من الضغوطات النفسية على الشباب وتحقق الدولة إيرادات دورية للخزينة العمومية جراء استردادها لقيمة العقار والقرض الممنوح للشباب ، و تتحقق التنمية المستدامة في كل القطاعات في الجزائر فهل ستطبق المواد 62_63_64 من الدستور[1]، أم ستبقى حبرا على ورق.

خاتمة:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة لنتائج و صعوبات و اقتراحات وحلول:

- الغذاء المستدام هو وفرة الغذاء و عدم نقصه وعدم ارتفاع أسعاره مقارنة بالقدرة الشرائية ، ويشترط في الغذاء المستدام أن يكون صحياً، سليماً ...
- الزراعة المستدامة هي الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية، بهدف تحقيق زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة الدخل القومي، بما يحقق ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد بصفة متواصلة ومستمرة عبر الأجيال مع الحفاظ على التنوع و التوازن البيئي، مع توفير فرص العمل في المجال الزراعي ورفع الدخل الفردي.
- إن أهم **العوائق و الصعوبات** التي تواجه الغذاء و الزراعة المستدامين هي: تدني القدرة الإنتاجية للغذاء بسبب تذبذب الموارد المائية، كثرة حرائق الغابات، جائحة كورونا و أثرها على ارتفاع أسعار المواد الغذائية ، المضاربة واحتكار المواد الغذائية كعائق للتنمية المستدامة في مجال الغذاء.

[1] المادة 62 من الدستور : تعمل السلطات العمومية على حماية المستهلكين بشكل يضمن لهم الأمن والسلامة والصحة وحقوقهم الاقتصادية.
المادة 63 من الدستور : تسهر الدولة على تمكين المواد من _الحصول على ماء الشرب..
_الرعاية الصحية...
_الحصول على سكن، لاسيما الفئات المحرومة.
المادة 64 من الدستور : للمواطن الحق في بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة.

- ومن بين **الجهود الدولية** المبذولة للتنمية في مجال الغذاء عديدة، منها العالمية كمنظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة (FAO)، ومنها الإقليمية مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) ولكل منهما انجازاته .

- الجهود المبذولة **في الجزائر**، نجد سياسة دعم الإنتاج الفلاحي من خلال برامج كثيرة، بالإضافة للتمويل عن طريق القروض المختلفة، وإصدار قوانين عديدة منها القانون رقم 08-16 المتعلق بالتوجيه العقاري والذي أكد في المادة 2 منه على أنه يهدف لمساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي.

- أما بخصوص **الحلول** المقترحة لعلاج صعوبات الأمن الغذائي فلا يد من التشجير و استغلال المياه الجوفية و الاستعانة بالأمطار الاصطناعية و تمكين الفلاحين من اقتناء الأعلاف ودعمها، دعم البحث العلمي المحلي و الاختراع لاسيما في مجال أدوات إطفاء النيران، أدوات السقي بالتقطير، الآلات الخاصة بالصناعة الغذائية، كما أشرنا للحرص على تطبيق و تفعيل المواد 62، 63 و 64 من الدستور المتعلقة بحماية المستهلك وسلامته و صحته، و حرص الدولة على توفير ماء الشرب، السكن ، بيئة سليمة في إطار التنمية المستدامة.

الصناعة الغذائية وسيلة لتوفير الغذاء

The food industry is a way to provide food

د. وردة بن موسى (جامعة البليدة 02، الجزائر)

Dr. Warda Ben Moussa (University of Blida 2, Algeria)

Abstract:

A person needs to eat food daily to give his body energy, and the ability to withstand the hardship of his day, and these foods he eats differ in terms of value and type as they contain essential nutrients, so they are looking for all ways to secure their food and obtain it by all means, and agriculture was the only way that they could during which man obtains food by exploiting agricultural land and raising animals and poultry, this is in the past, but with the increase in population, the traditional method was unable to secure food for humans, so he searched for alternative or complimentary ways through which he could provide food, so new production methods appeared that contributed to preserving food, these products received great demand from the consumer, as they are balanced and easy to prepare and contribute to protecting his health if they respect the legal specifications.

Key words: Food industry, food manufacturing, provide food, food insurance, diet.

مستخلص:

يحتاج الإنسان إلى تناول الطعام لمنح جسمه الطاقة والقدرة على تحمل مشقة يومه، وتختلف هذه الأطعمة التي يتناولها من حيث قيمتها ونوعها، بحيث تحتوي على عناصر غذائية أساسية، لذا يبحث على جميع الطرق لتأمين غذائه والحصول عليه بكل الوسائل، ولقد كانت الزراعة السبيل الوحيد الذي يتمكن من خلالها الإنسان الحصول على الطعام، وذلك باستغلال الأراضي الزراعية وتربية الحيوانات والدواجن هذا في ما مضى، ولكن مع تزايد السكان لم تتمكن الطريقة التقليدية من تأمين الغذاء للإنسان فأصبح يبحث عن طرق بديلة أو مكملة يستطيع من خلالها توفير الغذاء، لذا ظهرت طرق إنتاج جديدة ساهمت في الحفاظ على الغذاء لمدة طويلة دون أن يتعرض للتلف، وتلقى هذه المنتجات الغذائية إقبالا كبيرا من قبل المستهلك باعتبارها أغذية متوازنة وسهلة التحضير، وتساهم في حماية صحته في حالة احترامها المواصفات القانونية.

الكلمات المفتاحية: الصناعة الغذائية، تصنيع الغذاء، توفير الغذاء، تأمين الغذاء، النظام الغذائي.

مقدمة:

لا يستطيع الإنسان العيش دون غذاء، فهو يمدّه بالعناصر الأساسية التي تساعده على النمو، وبناء الأنسجة، وصيانة الخلايا، وتجديدها، ومقاومة الأمراض على اختلافها، وهذا بسبب محتوى الغذاء، ولقد صنّف علماء وخبراء التغذية العديد من التصنيفات للغذاء، ووضعوها ضمن هرم غذائي يُبين الحصص الغذائية اللازمة للإنسان؛ بما يتناسب مع المجموع الكلي للسعرات الحرارية اليومية له، ولأهمية الغذاء ظهر علم التغذية وهو مجموعة العمليّات الخاصة بتلقّي الكائن الحي للمواد الضرورية لنموه، وممارسة نشاطاته بشكل طبيعي، ضمن الوسط الذي يعيش فيه[1].

[1] مريم مساعدة، مفهوم الغذاء مقال نشر بتاريخ 06 نوفمبر 2017 تاريخ الاطلاع 09 فيفري 2022، مفهوم الغذاء / mawwdoo3.com

ولكن لتوفير المواد الغذائية التي تشبع حاجات الشخص يلجأ هذا الأخير إلى إنتاج هذه المواد وذلك بالاعتماد على الزراعة، ولكن مع تزايد عدد السكان لم يتمكن هؤلاء من تغطية احتياجاتهم المتزايدة، لذا تتدخل الدولة لتأمين الغذاء الضروري والكافي والصحي لإشباع حاجات الأفراد، ولكي تحقق ذلك بشكل منتظم تلجأ إلى تصنيع الغذاء، لذا نطرح الإشكالية الآتية التي سنحاول الإجابة عنها من خلال هذه المداخلة:

إلى أي مدى يمكن للصناعة الغذائية أن توفر الغذاء الصحي والمتوازن؟

نتناول الموضوع من خلال الخطة الآتية:

المبحث الأول: مفهوم الغذاء والصناعة الغذائية

المبحث الثاني: توفير الغذاء من خلال الصناعة الغذائية

المبحث الأول: مفهوم الغذاء والصناعة الغذائية

الغذاء هو كل ما يتناوله الإنسان؛ ويوفر لجسمه كل العناصر الضرورية للقيام بوظائفه الحيوية، ويوفر لجسمه الطاقة، ويجدد خلايا الجسم ويقوم بجميع نشاطاته فهو ضروري لاستقامة حياته، ويعتبر الماء من الغذاء أيضا لأن الحياة لا تستقيم بدونه[1].

إن توفير الغذاء حق لكل الناس؛ لذا يحظى باهتمام الدول التي تحاول دوما توفيره، ولكن قد تظهر بعض الظروف التي تحول دون أن تتمكن الدولة من تأمين حاجيات السكان، لذا أصبحت مشكلة الغذاء بمثابة المشكل الرئيسي بالنسبة للدول، وهذا بسبب التزايد المستمر على الغذاء مع نقص وفرته وإنتاجه[2]، لذا لجأت الدول إلى تصنيع الغذاء الذي من خلاله يتم إنتاج وتحويل وتوزيع الغذاء من أجل الاستهلاك.

[1] كالم حبيبة، الالتزام بضمان السلامة في عقد البيع في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة علي لونيسي البليدة-02- ، 2018-2019، هامش 3 ص 169.

[2] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر العدد 18/ 2017.

نتناول من خلال هذا المبحث مفهوم الغذاء في المطلب الأول، ونخصص المطلب الثاني لمفهوم الصناعة الغذائية.

المطلب الأول: مفهوم الغذاء

يختلف مصدر الغذاء بين المصادر التقليدية النباتية والحيوانية والمعدنية، والمصادر غير التقليدية وهي المصادر المستحدثة، لذا يبحث الإنسان عن وسائل وأساليب من أجل إشباع حاجاته اليومية من الأطعمة[1]، فإذا تمكن من الحصول على الغذاء الذي يكفيه ويلبي حاجياته، وإذا تناسب هذا الغذاء مع أذواقه تحقق بذلك الأمن الغذائي[2].

نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الغذاء في الفرع الأول، أما الفرع الثاني فنتناول من خلاله شروط توفير الغذاء.

الفرع الأول: تعريف الغذاء

يتوفر الأمن الغذائي عندما يتاح لجميع الناس وفي جميع الأوقات الفرص للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ، يلبي احتياجاتهم من التغذية وأذواقهم الغذائية، ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط[3].

ويعرّف البنك الدولي الأمن الغذائي: بأنه إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم.

يتمثل تامين الغذاء من وجهة نظر الفرد؛ في الحصول على متطلباته الغذائية فحسب، أما من وجهة نظر الدولة؛ فهو القدرة على توفير متطلبات السكان من الاحتياجات الغذائية، وذلك من خلال تخزين هذه المنتجات لتلبية حاجيات السكان[4].

---

[1] هاجر بوزيان الرحماني، الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 2013-2014 ، ص 55.

[2] رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجائر، واقع وأفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، العدد 13 لسنة 2015، ص 54.

[3] تعريف قدمته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO.

[4] هاجر بوزيان الرحماني، مرجع سابق ، ص 11.

يجب توفر عدة عوامل تسمح بوصول الغذاء إلى الأفراد، وذلك عن طريق تأمين الغذاء في الأسواق؛ مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية والتوزيع العادل لمختلف الفئات[1]، كما أن الأمن الغذائي يرتبط بالأمن الاجتماعي والبيئي والمائي[2].

يختلف تأمين الغذاء عن الاكتفاء الغذائي؛ بحيث يتعلق الأول كما سبق وأن أشرنا إليه بتأمين الاحتياجات الاستهلاكية من السلع، سواء كان ذلك الإنتاج محلي أو مستورد، أما الاكتفاء الغذائي الذاتي فهو إنتاج الاحتياجات الغذائية الأساسية محليا[3].

ولتحسين مستوى المنتجات الغذائية؛ يجب رفع القدرة الإنتاجية من خلال زيادة حجم الإنتاج وتعزيز الكفاءات والقدرات، وكذا الأخذ بمبادئ التنمية المستدامة التي تتجاوز الأساليب الإنتاجية لتحقيق عائد اقتصادي، من أجل القضاء أو على الأقل التقليل من الفجوة الغذائية، التي تحدث نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن ملاحقة معدلات نمو استهلاك الغذاء[4].

الفرع الثاني: شروط توفير الغذاء

يتمثل النظام الغذائي في إنتاج واستهلاك الغذاء وكيفية تنظيم الأفراد لإنتاج واستهلاك الغذاء، أضف إلى ذلك تحديد مستوى الاستهلاك وبنيته، ولتوفر الغذاء الصحي والمتوازن يجب توفر مجموعة من الشروط[5]، يمكن إجمالها في:

أولا-توفر الأغذية

وهي قدرة الدولة على إنتاج واستيراد الغذاء الذي تحتاجه، وقدرتها على تخزينه وتوزيعه وضمان الحصول عليه.

---

[1] بن عيسى كمال الدين، كبيري فتيحة، تحدي الأمن الغذائي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2015، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19 لسنة 2018، ص 139.

[2] رزيقة غراب، مرجع سابق، ص 56.

[3] رزيقة غراب، نفس المرجع، ص 58.

[4] سالت محمد مصطفى، التنمية الراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح، أطروحة دكتوراه في العلوم الزراعية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، ص 51-296.

[5] سالت محمد مصطفى، نفس المرجع، ص 59.

ثانيا-القدرة على الحصول على الغذاء

وهي قدرة الفرد على اقتناء الغذاء؛ وهذا يرجع لمستوى دخل الفرد، فرغم وجود الغذاء إذا لم يستطع الفرد الحصول عليه سواء من الناحية المادية والاقتصادية فيختل شرط من هذه الشروط.

ثالثا-استخدام الأغذية

وهي الحصول على ما يكفي من الأغذية لممارسة الفرد حياته حياة طبيعية، وتتنوع هذه المنتجات التي يتناولها الفرد بكميات متناسبة.

وبتوافر هذه الشروط يحقق الأمن الغذائي أبعاده؛ من حيث توفير إمدادات الغذاء واستقرار هذه الإمدادات، بمعنى انتظامها كما ونوعا وتسهيل حصول الأفراد عليها في الوقت المناسب[1].

المطلب الثاني: مفهوم الصناعة الغذائية

ارتبط الغذاء لوقت طويل بالزراعة؛ فاستهلك الفرد المنتجات الزراعية الطبيعية، ولكن التزايد المستمر على الغذاء وعدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، دفع إلى إيجاد سبل أخرى بديلة تسد النقص، لذا لجأت الدول إلى تصنيع الغذاء[2]، فالحاجة إلى استهلاك المواد الغذائية والحفاظ عليها لمدة طويلة أدى إلى اكتشاف الوسائل التي تحفظ الطعام.

نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الصناعة الغذائية في الفرع الأول، ونتناول في الفرع الثاني أهمية الصناعة الغذائية.

الفرع الأول: تعريف الصناعة الغذائية

تسعى الدول إلى توفير المواد الغذائية لتحسين مستواها المعيشي، فلجأت إلى تصنيع الغذاء الذي تتمكن من خلاله الحفاظ على الغذاء وتخزينه وإبقائه على حالته؛ من أجل إيصاله إلى المستهلك في حالة

[1] رابح زبيري، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد، الجزائر، العدد 05، ديسمبر 2010، ص 83.
[2] سالت محمد مصطفى، مرجع سابق، ص 76.

جيدة[1]، وذلك عن طريق تحويل المواد الغذائية الجاهزة للأكل إلى مواد غذائية محفوظة، وهذا بعد المرور بعدة عمليات.

ويتغير النظام الغذائي للأفراد تبعا للتطور الذي يتم إدخاله في تصنيع الغذاء، فأصبح الفرد يستعمل بكثرة منتجات الصناعة الغذائية، هذه الأخيرة التي تجمع المنتجات وتخزنها وتحولها وتحفظها وتقوم بتغليفها[2].

الصناعة هي تحويل الخامات المعدنية والنباتية والحيوانية إلى بضائع وطاقات ذات قيم استعماليه، تشبع حاجة الإنسان باستخدام آلات والطرائق الكيماوية المختلفة، وتكون العملية منظمة ومستمرة وموحدة في أكثر من دورة إنتاجية[3].

الصناعة الغذائية إذن نشاط صناعي يخص كل ما له علاقة بالغذاء البشري والحيواني، من أجل حفظ الغذاء لاستعماله أطول مدة ممكنة[4]، ولأهمية الغذاء ظهر علم تصنيع الأغذية الذي يُعنى بدراسة الأغذية، وطرق تصنيعها المختلفة التي تحدث تغيرات عليها من مصادرها النباتية، والحيوانية، وهذا المفهوم يشمل تصنيف الأغذية، وتعليبها، وحفظها، وخزنها، وتخميرها، إلى غير ذلك[5].

الفرع الثاني: أهمية الصناعة الغذائية

ظهرت الصناعة الغذائية مع تطور الثورة الصناعية؛ وظهور الابتكارات التقنية، فظهرت معها الشركات الغذائية الكبرى متعددة الجنسيات، وعرفت قفزة نوعية مع تكثيف دور الكيمياء وتطوير العتاد الفلاحي وغيرها[6].

لتحسين مستوى المعيشة والنهوض بالمستوى الاقتصادي للدول تلجأ هذه الأخيرة إلى التصنيع، وذلك بإتباع استراتيجية معينة كفيلة بالنهوض بالاقتصاد الوطني، سواء اعتمدت على الصناعات الخفيفة

[1] رابح زبيري، مرجع سابق، ص 84.
[2] هاجر بوزيان، مرجع سابق، ص 65-66.
[3] كالم حبيبة، مرجع سابق، هامش 1 ص 177.
[4] هاجر بوزيان، مرجع سابق، ص 45.
[5] مريم مساعدة، مرجع سابق، نفس الصفحة.
[6] قش فائزة، توجهات ومحركات تطوير الصناعة الغذائية، مجلة دراسات اقتصادية الجزائر، المجلد 06، العدد 01، جوان 2019، ص 143.

أو الصناعات الثقيلة، وتعتبر الصناعة الغذائية إحدى فروع الصناعة الخفيفة التي تعتمد عليها الدول باعتبارها من الصناعات الحيوية التي تساهم في تكوين الثروة للدول، بالإضافة إلى ذلك توفر احتياجات الأفراد من الغذاء وتشارك الصناعة الغذائية في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

وتظهر أهمية الصناعة الغذائية باعتبارها عنصرا فعالا في استمرار حياة الإنسان، وتوفير الغذاء الذي تعمل على حفظه من التلف والفساد وتوفره على مدار السنة، وتوفر أشكال مختلفة من الأغذية ومصادر غذاء جديدة، وتنتج أغذية مصنعة خالية من السموم، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة القدرة الاستهلاكية والشرائية للفرد والمجتمع[1]، وتحافظ الصناعة الغذائية على الغذاء الذي تخزنه وتبقيه على حالته من أجل إيصاله في حالة جيدة للمستهلك [2].

وتظهر أهمية الصناعة الغذائية أيضا باعتبارها فرع بارز من بين فروع الصناعات الأخرى، بحيث واصلت نموها ويساهم إنتاج الصناعة الغذائية بصفة فعالة في تغطية الطلب الوطني[3].

المبحث الثاني: توفير الغذاء من خلال الصناعة الغذائية

تحاول الدول الوصول إلى إنتاج السلع وتحقيق مطالب الفرد من الغذاء؛ لكنها لا تصل إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب، حيث يزداد معدل الطلب على الغذاء بالمقارنة مع معدل العرض، فتجد الدول السبيل الوحيد لسد هذه الحاجيات في استيراد المواد الغذائية، وانتقلت إلى تصنيع الغذاء بعدما كانت تعتمد على قطاع الزراعة بالدرجة الأولى وتربية المواشي.

ولقد عرفت الصناعة الغذائية انتشارا واسعا، وأصبحت تحتل المرتبة الأولى من بين فروع الصناعات الأخرى المتعددة، وساهمت في رفع المستوى المعيشي وشجعت على الاستثمار.

نتناول في المطلب الأول الصناعة الغذائية وتأثيرها على الأمن الغذائي، أما المطلب الثاني فنتطرق من خلاله إلى مساهمة الصناعة الغذائية في توفير الغذاء.

---

[1] قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 110-111.

[2] هاجر بوزيان، مرجع سابق، ص 03.

[3] رابح زبيري، مرجع سابق، ص 91.

المطلب الأول: عراقيل ومخاطر الصناعة الغذائية

تعتبر الصناعة الغذائية القطاع الصناعي الأكثر أهمية لإنتاج أساسيات التغذية، وهي العصب الحيوي للنظام الغذائي المعاصر، وتؤثر في تنمية المدن والتجارة ولا يمكن الاستغناء عنها[1]، لذا تواجه تحديا كبيرا لتلبية طلبات المستهلكين في الحصول على منتجات جديدة صحية ومتنوعة، ولكن قد تؤدي هذه الصناعة إلى مخاطر على صحة الإنسان بسبب استعمال بعض المواد التي تضيفها إلى المنتجات.

نتناول من خلال هذا المطلب عراقيل الصناعة الغذائية في الفرع الأول، ونتناول في الفرع الثاني مخاطر الصناعة الغذائية.

الفرع الأول: عراقيل الصناعة الغذائية

تقوم الصناعة الغذائية بتحويل المواد الخام الزراعية إلى سلع لإشباع حاجات الأفراد، والذي يعمل على زيادة كمية الإنتاج وتعمل على بقاء المنتجات صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة لإيصالها إلى المستهلك، لكن يواجه هذه الصناعة عراقيل سواء من حيث استيراد المواد الأولية بعدما كانت تعتمد على الإنتاج الزراعي الداخلي؛ وكذا منافسة المواد المستوردة للإنتاج المحلي، بالإضافة إلى أن الصناعة الغذائية ترتكز على استثمارات صغيرة ومتوسطة ولازالت تعتمد الوسائل والآلات المتوسطة، باعتبار أن المؤسسات الناشطة في هذا المجال هي مؤسسات صغيرة، أكثر من ذلك يعتبر ارتفاع أسعار المواد الغذائية من أهم عراقيل تطور الصناعة الغذائية[2]، وتعتبر التبعية الغذائية من أكبر العراقيل أيضا، وكذا الاستدانة الخارجية من أجل تغطية النفقات لتلبية احتياجات الأفراد[3].

ولتفعيل دور الصناعة الغذائية ومواجهة الكثير من التحديات وتفعيل دورها في توفير الغذاء اللازم، يحتاج ذلك إلى استقرار وانتظام التموين وتقليص المخاطر المترتبة عن عدم استقرار السوق، وكل ما يتعلق بالمشاكل المرتبطة بضعف القدرة الشرائية[4].

---

[1] قش فائزة، مرجع سابق، ص 141.

[2] قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، مرجع سابق، ص 117.

[3] حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، مرجع سابق، ص 111.

[4] حاجي اسماء، بوعزيز ناصر، نفس المرجع، ص 117.

الفرع الثاني: مخاطر الصناعة الغذائية

الأصل في المنتجات أنها غير ضارة، ولكن قد يدخل عليها مواد[1] قد تكون ملوثة أو مشعة أو مواد كيميائية سامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تفسدها أو تعيبها، ويتناول الأفراد الأطعمة الجاهزة والأغذية، المحفوظة حيث تضاف إلى هذه الأغذية مواد كيميائية بهدف حفظها من التلف أو اكتسابها لونا أو طعما مغايرا أو نكهة معينة أو إضافة البدائل من أجل رفع جودة الغذاء أو نوعيته، والمحافظة عليه من التلف[2].

قد تؤدي المواد المضافة إلى الأطعمة؛ إلى تأثيرات سلبية على الصحة، فقد تؤدي إلى أمراض بعد استهلاكها؛ إما مباشرة أو بعد مضي مدة من استهلاكها خاصة الأمراض السرطانية، ولهذا تحدد الكميات المسموح بها من قبل منظمات وإدارات الأغذية؛ التي تضع القوانين الخاصة بهذه المضافات وتوافق على استخدامها؛ وفق الحدود التي ترسمها وتمنع استخدام بعض المواد الحافظة[3].

ولتفادي كل المخاطر الصحية للمضافات الغذائية، تقوم لجنة الدستور الدولي للأغذية (CAC) بتحديد معايير وإرشادات تلزم المصنعين بذكر المواد المضافة الموجودة في المنتجات، وذلك بضرورة وضع الملصق عليها، وتقوم لجنة JECFA[4] بمراجعة اختبارات المواد المضافة وأثارها على الغذاء، بالإضافة إلى أنه لا يتم استعمال إلا تلك المضافات التي قامت اللجنة بفحصها وقبولها[5].

---

[1] تضاف إلى الأطعمة مواد للمحافظة على بسلامتها أو تحسين لونها أو بنيتها أو مذاقها، قد تكون هذه المواد طبيعية أو مصنعة وهو الذي يساهم في حفظ سعر الطعام وتنوعه وزيادة إقبال المستهلك (آية ناصر، تعريف المضافات الغذائية وأنواعها، مقال نشر 20 يوليو 2020 http://maqaal.com. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/27.

[2] كالم حبيبة، مرجع سابق، ص 171.

[3] محمد جرعتلي، المضافات الغذائية وأضرارها على صحة الإنسان والبيئة، دروس وبحوث بيئية، تاريخ النشر 31 أكتوبر 2011، http:// green- studies.com ، تاريخ الاطلاع الخميس 2022/01/27، على الساعة 22:40.

[4] لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمي والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية.

[5] محمد جرعتلي، نفس المرجع.

المطلب الثاني: مساهمة الصناعة الغذائية في توفير الغذاء

يعد جودة المنتوج عنصر أساسي في التقدم الصناعي والتطور التكنولوجي، باعتبارها ضرورة استراتيجية لنجاح أي نظام اقتصادي، ولقد اعتمد الفرد على المنتجات المتطورة والمعقدة[1]، ولقد كان الغرض من التصنيع الغذائي في أول الأمر حفظ الغذاء، ولكن سرعان ما تحول إلى صناعة ضخمة تعمل على تسويق المنتجات وتخزينها لمدة طويلة[2]، لذا تساهم الصناعة الغذائية في توفير الغذاء، من خلال تحسين جودة المنتوج نتناوله في الفرع الأول، والحد من التبعية الغذائية ونتطرق إليه في الفرع الثاني.

الفرع الأول: توفير الغذاء من خلال تحسين جودة المنتوج

تقوم الصناعة الغذائية بتحويل المواد الغذائية إلى مواد أكثر ثباتا، وهو ما يسمح بحفظها لمدة طويلة، الأمر الذي يعمل على وفرة الغذاء وإعداد غذاء ذي قيمة، وتساعد الصناعة الغذائية على تحسين المحصولات، بالإضافة إلى أنها تعمل على إيجاد مصادر غذائية مختلفة وجديدة، تتناسب ومتطلبات المستهلك[3]، وتبحث الصناعة الغذائية عن الوسائل الكفيلة بتأخير فساد الغذاء عن طريق إضافة المواد الحافظة، وتغيير صفة الغذاء ليلائم الاستهلاك، وإيجاد الغذاء الكافي والمفيد لصحة المستهلك[4].

تعمل الصناعة الغذائية على نشر الوعي لدى الأفراد ليتمكن هؤلاء من الحصول على الأغذية المتوازنة والمنتجات سريعة التحضير، والتمييز بين تلك التي تحترم المواصفات القانونية التي تحقق حماية لصحة الإنسان، وتلك التي تضر بالصحة، وتعتبر الصناعة الغذائية من مقدمات الصناعة في الجزائر، وهذا من خلال استراتيجية التصنيع المتبعة، وبهذا ساهمت في خلق قيمة مضافة للإنتاج[5].

---

[1] كالم حبيبة، مرجع سابق، ص 203.

[2] سناء حسن عبد الإخوة المسلماوي، محاضرة صناعات(نظري) كلية التربية الأساسية بابل https://basiceducation.uobabbylon.edu.iq تاريخ الاطلاع 2022/01/27.

[3] صناعة الغذاء، من ويكيديا، الموسوعة الحرة.

[4] سناء حسن عبد الإخوة المسلماوي، مرجع سابق، نفس الصفحة.

[5] هاجر بوزيان الرحماني، مرجع سابق، ص 72-111.

وتساهم الصناعة الغذائية في المحافظة على القيمة الغذائية للمنتجات والسلع الغذائية، وهذا بإطالة مدة صلاحيتها دون أن تنقص من قيمته الغذائية[1].

وتعد عملية التعبئة والتغليف مرحلة مهمة لتداول المنتوج، والغاية منها حفظ المنتجات خلال مرحلة النقل والتخزين، ومهمة أيضا لثبات المنتوج أمام جميع المؤثرات، كالضوء والحرارة وتحميه من الظروف الخارجية والضغوط المختلفة ومدى تحملها للنقل والتداول[2].

الفرع الثاني: الحد من التبعية الغذائية

يحق لكل فرد العيش في مستوى يمّكنه من اقتناء حاجياته ومتطلباته اليومية بكل سهولة، ولتحقيق ذلك يجب توفير فرص العمل مع منحه دخل يمكنه من الحصول على هذه الاحتياجات، ولكن أمام عجز الإنتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي، وهو ما يدفع إلى اللجوء إلى الاستيراد وبالتالي التبعية الاقتصادية للخارج، وهو ما يساهم في توسيع الفجوة الغذائية وبالتالي ارتفاع الأسعار، كل هذا يعتبر عائقا على الأمن الغذائي[3].

تعرف التبعية الغذائية بأنها نسبة الاستهلاك المستند إلى مصادر خارجية، وتختلف هذه النسبة بين الدول بحسب ما إذا كانت تعتمد على الزراعة، فبالنسبة لهذه البلدان تكون ضئيلة بالمقارنة مع الدول التي تعتمد على الخارج بحيث ترتفع نسبة التبعية، وقد تقترب إلى مائة بالمائة بحيث إذا تجاوزت هذه النسبة 30% هذا يؤدي إلى انكشاف في الأمن الغذائي.

وتزداد أزمة الأمن الغذائي عندما ترتفع أسعار المواد والسلع الغذائية ارتفاعا كبيرا، بحيث هذه الزيادات المفاجئة وبالتالي الأزمة الاقتصادية تساهم في انعدام الأمن الغذائي، لذا يجب الاعتماد على القطاع الزراعي والاستثمار فيه ولو بنسبة ضئيلة للحد من التبعية الغذائية.

[1] رابح مرجع سابق، ص 86.

[2] كالم حبيبة، مرجع سابق، ص 181.

[3] بن عيسى كمال الدين، كبيري فتيحة، مرجع سابق، ص 137.

ولقد تمكنت الدول المتقدمة من تحقيق التقدم في المجال الاقتصادي، فهي قادرة على التصنيع وتصدير منتوجاتها وبذلك تسيطر ماليا وتجاريا وتقنيا، ويعود ذلك إلى التخلف وانخفاض متوسط الدخل والفقر وضعف رأس المال في الدول الضعيفة[1].

للحد إذن من هذه التبعية؛ على الدول المتخلفة إنشاء مؤسسات ضخمة تنتج وتصنع وتقوم بالترويج في الأسواق العالمية، مع رفع نسبة الدخل لدى الأفراد والعمل على الاكتفاء الذاتي في كل المواد الأساسية مع نموها الاقتصادي.

خاتمة:

تعتبر الصناعة الغذائية حلقة من حلقات النظام الغذائي، هذا الأخير الذي يرتبط بالأمن الغذائي للأفراد وللحد من مشكل عدم تأمين الغذاء، تلجأ الدول إلى تصنيع الغذاء الذي تستبدله بالغذاء التقليدي، فتساهم بذلك في توفير الغذاء بزيادة المنتوج ورفع المستوى المعيشي للأفراد وتشجيع الاستثمار.

توصلنا من خلال هذه المداخلة إلى النتائج الآتية:

- قصور الأساليب التقليدية في توفير الغذاء.
- يتماشى الاستقلال الغذائي مع الاستقلال السياسي للدول.
- تتحول المنتجات الزراعية إلى سلع غذائية بعد المرور بعدة عمليات.
- تصنيع الغذاء يؤدي إلى استقرار الأسعار وذلك من خلال توفيره على مدار السنة.
- تساهم الصناعة الغذائية في وفرة الغذاء الذي يتميز بالجودة بالإضافة إلى تنوعه وتفاوته في قيمته الصحية.
- يقتضي توفير الغذاء وجود المنتجات الأساسية التي تكون على مدار السنة والتي تتناسب أسعارها مع القدرة الشرائية للأفراد.

ومن خلال هذه النتاج نقدم التوصيات الآتية:

-يجب أن تحترم المنتجات المصنعة المواصفات الدولية.

[1] ويكيبيديا – المحتوى متاح CCBY-SA3.0

-إن توفير الغذاء الكافي والمتكامل يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي يجب تحقيق الاستقرار الأمني والاستقرار السياسي والاجتماعي من أجل التخلص من التبعية الغذائية.

-تحتاج الصناعة الغذائية المزيد من الاهتمام والتطوير وتحسين الإنتاج الوطني لتحقيق مستوى أحسن وأوسع والقضاء على مشكل عدم توفر الغذاء.

قائمة المصادروالمراجع:

الرسائل:

1- سالت محمد مصطفى، التنمية الراعية المستدامة ورهان الأمن الغذائي في الجزائر من خلال شعبة القمح، أطروحة دكتوراه في العلوم الزراعية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.

2- كالم حبيبة، الالتزام بضمان السلامة في عقد البيع في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة علي لونيسي البليدة-02-، 2018-2019.

3- هاجر بوزيان الرحماني، الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013-2014.

المقالات:

1- بن عيسى كمال الدين، كبيري فتيحة، تحدي الأمن الغذائي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2015، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،الجزائر، المجلد 14، العدد 19 لسنة 2018.

2- حاجي أسماء، بوعزيز ناصر، الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، العدد 18/ 2017.

3- رابح زبيري، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد، الجزائر، العدد 05، ديسمبر 2010.

4- رزيقة غراب، إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجائر، واقع وأفاق، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر، العدد 13 لسنة 2015.

5- قش فائزة، توجهات ومحركات تطوير الصناعة الغذائية، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، جوان 2019.

6- قطاف سهيلة، بوزرورة ليندة، مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، الجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2019.

المو اقع الالكترونية:

1- آية ناصر، تعريف المضافات الغذائية وأنواعها، مقال نشر بتاريخ 20 يوليو 2020، تغذية http://maqaal.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/01/27.

2- سناء حسن عبد الإخوة المسلماوي، محاضرة صناعات(نظري) كلية التربية الأساسية بابل، نشر يوم 2017/10/12، https://basiceducation.uobabbylon.edu.iq، تاريخ الاطلاع 2022/01/27.

3- مريم مساعدة، مفهوم الغذاء مقال نشر بتاريخ 06 نوفمبر 2017 مفهوم الغذاء / mawwdoo3.comتاريخ الاطلاع 09 فيفري 2022.

4- محمد جرعتلي، المضافات الغذائية وأضرارها على صحة الإنسان والبيئة، دروس وبحوث بيئية، تاريخ النشر 31 أكتوبر 2011، http:// green- studies.com تاريخ الاطلاع الخميس 2022/01/27، على الساعة 22:40.

© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي
ISSN 2311-3650

JiL Journal of Human Rights
مجلة جيل حقوق الإنسان